

Distr.: General
18 November 2013
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات
الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة
منذ عام ١٩٩١

يسرني أن أحيل طيه التقييمين اللذين أعدهما رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا
السابقة (انظر المرفق الأول) ومدعيها العام (انظر المرفق الثاني)، عملاً بالفقرة ٦ من قرار
مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

وأرجو ممتناً تعميم هذين التقييمين على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) تيودور ميرون
رئيس المحكمة

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.



الرجاء إعادة استعمال الورق

131213 031213 13-56871 (A)



المرفق الأول

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

التقييم والتقرير اللذان أعدهما القاضي تيودور ميرون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمقدمان إلى مجلس الأمن عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤) واللذان يشملان الفترة من ٢٤ أيار/مايو إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٥	ثانيا - التدابير المتخذة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز
٦	ألف - الإجراءات الابتدائية
٨	باء - دعاوى انتهاك حرمة المحكمة
٨	جيم - إجراءات الاستئناف
١٠	دال - قرارات السماح بالاطلاع على معلومات سرية
١٠	ثالثا - استبقاء الموظفين
١١	رابعا - إحالة القضايا
١٢	خامسا - التوعية
١٣	سادسا - الضحايا والشهود
١٥	سابعا - تعاون الدول
١٥	ثامنا - الدعم القضائي والأنشطة الإدارية
١٥	ألف - تقديم الدعم للأنشطة القضائية الرئيسية
١٥	باء - تقليص عدد الوظائف

الصفحة

١٥	جيم - ميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥
١٦	تاسعا - الدعم المقدم إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين
١٦	ألف - لمحة عامة عن الأنشطة ذات الصلة بالآلية
١٦	باء - نقل مهام من المحكمة إلى الآلية
١٧	جيم - الإطار التنظيمي للآلية
١٧	دال - أماكن العمل والاتفاق مع الدولة المضيفة
١٧	هاء - نظام أمن المعلومات الخاص بسجلات المحكمة والآلية والاطلاع عليها
١٧	واو - إعداد السجلات تمهيدا لنقلها إلى الآلية
١٨	زاي - الدعم الإداري المقدم للآلية
١٩	عاشرا - إرث المحكمة وبناء القدرات
٢٠	حادي عشر - خاتمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بأحكام القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤) الذي اتخذته مجلس الأمن في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤، وطلب في الفقرة ٦ منه إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن تقدم إلى المجلس، في موعد غايته ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤ وكل ستة أشهر بعد ذلك، تقييمات يُعدها رئيس المحكمة ومدعيها العام تحدد بالتفصيل التقدم المحرز نحو تحقيق استراتيجية الإنجاز للمحكمة، وتوضح التدابير التي اتخذت لتنفيذ استراتيجية الإنجاز والتدابير التي لا يزال يتعين اتخاذها، بما في ذلك إحالة القضايا المتهم فيها مسؤولون من الرتب المتوسطة والدنيا إلى الهيئات القضائية الوطنية المختصة^(١).

٢ - ويتضمن هذا التقرير أيضاً موجزاً للتدابير التي تتخذها المحكمة لكفالة الانتقال السلس إلى العمل بالآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

أولاً - مقدمة

٣ - في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان أربعة أشخاص قيد المحاكمة و ٢١ شخصاً في مرحلة إجراءات الاستئناف. وبإلقاء القبض على راتكو ملاديتش وغوران هاجيتش في عام ٢٠١١ لم يبق أي هارب مطلوب للمحاكمة. وقد أكملت المحكمة حتى الآن إجراءاتها بحق ١٣٦ شخصاً من أصل ١٦١ شخصاً كانت قد أصدرت لوائح اتهام بحقهم.

٤ - وأتيح إحراز التقدم المستمر في القضايا الابتدائية وقضايا الاستئناف الـ ١٢ الجارية خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن طريق تكليف القضاة والموظفين بالعمل في أكثر من قضية واحدة في الوقت نفسه^(٢). وصدر حكمان ابتدائيان، وحكم استئناف واحد

(١) ينبغي أن يُقرأ هذا التقرير بالاقتران مع التقارير السابقة الـ ١٩ التي قدمت عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، وهي: S/2004/420 المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤؛ و S/2004/897 المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛ و S/2005/343 المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥؛ و S/2005/781 المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛ و S/2006/353 المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦؛ و S/2006/898 المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛ و S/2007/283 المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧؛ و S/2007/663 المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧؛ و S/2008/326 المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨؛ و S/2008/729 المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨؛ و S/2009/252 المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩؛ و S/2009/589 المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؛ و S/2010/270 المؤرخ ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠؛ و S/2010/588 المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠؛ و S/2011/316 المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠١١؛ و S/2011/716 المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛ و S/2012/354 المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢؛ و S/2012/847 المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢؛ و S/2013/308 المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣. وما لم يُذكر خلاف ذلك، يضم هذا التقرير معلومات دقيقة حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

(٢) يشمل هذا العدد القضايا التي صدرت الأحكام فيها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتحسب القضية مرة واحدة فقط في حال مرور مرحلتها، الابتدائية والاستئناف، في هذه الفترة.

ضد حكم بالبراءة صدر عملاً بالقاعدة ٩٨ مكرراً من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة، وحكم ابتدائي واحد وحكم استئناف واحد في قضيتين تتعلقان بانتهاك حرمة المحكمة. وصدرت أوامر بشأن الجدولة الزمنية تحدد موعد النطق بحكمي استئناف إضافيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥ - وينتظر حالياً البت في دعاوى استئناف سبعة أحكام ابتدائية أمام دائرة الاستئناف، وتعلق بعدد يبلغ ٢١ من المستأنفين. وإضافة إلى ذلك، استمع القضاة في دائرة الاستئناف إلى دعاوى استئناف أحكام ابتدائية صدرت عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

٦ - وتبرهن الأحكام المتعددة التي صدرت خلال الفترة على التقدم الذي أحرزته المحكمة في إنجاز ولايتها. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات لا يستهان بها، أثناء إنجاز المحكمة لآخر محاكماتها ودعاوى الاستئناف الخاصة بها. وكقاعدة عامة لا تزال المحاكمات ودعاوى الاستئناف في المحكمة تعاني من فقدان الموظفين ذوي الخبرة العالية. ومن الممكن أن يؤدي هذا التحدي إلى تأخير مواعيد إنجاز الأحكام الواردة في هذا التقرير.

٧ - ففي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣، استقالت قاضية دائرة الاستئناف أندريسيا فاز (السنغال) من المحكمة. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أدى القاضي مانديايي نيانغ (السنغال) يمين تقلد منصبه كقاض في المحكمة. وقد تم بالفعل تكليفه بالعمل في عدة قضايا. وتلاحظ المحكمة أيضاً أن الجمعية العامة ستجري انتخابات لاختيار قاض للمحكمة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، لتعود المحكمة إلى قوامها الكامل من القضاة، ويساعد ذلك بالتالي في الجهود المبذولة من أجل إنجاز القضايا المتبقية على وجه السرعة.

٨ - وقامت المحكمة بمبادرات متنوعة تهدف إلى تقديم المساعدة والدعم للضحايا، واضطلعت بعدد من المشاريع المتعلقة بإرث المحكمة وبناء القدرات. وواصل برنامج التوعية جهوده لزيادة تقرب عمل المحكمة من المجتمعات المحلية في يوغوسلافيا السابقة. وعملت المحكمة أيضاً دون كلل لكفالة عملية انتقال سلسلة إلى الآلية.

ثانياً - التدابير المتخذة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز

٩ - لا تزال المحكمة ملتزمة بإنجاز أعمالها على وجه السرعة، مع ضمان سير المحاكمات وإجراءات الاستئناف الخاصة بها على نحو يتقيد بالمبادئ الأساسية لمراعاة أصول المحاكمات والعدالة. وتواصل المحكمة تنفيذ الإجراءات التي نجحت في تسريع وتيرة عملها. وتشمل هذه التدابير تغيير الأعمال التحضيرية لصياغة الأحكام بحيث يمكن بدء هذا العمل في مرحلة مبكرة من المحاكمات الابتدائية وإجراءات الاستئناف؛ والإدارة النشطة لعملية الترجمة

التحريرية للأحكام وتخصيص موارد إضافية للترجمات الرئيسية؛ والاحتفاظ بقوائم من المرشحين المؤهلين لضمان إمكانية الاستعاضة عن الموظفين المغادرين على وجه السرعة.

١٠ - وواصل الرئيس أيضا ما دأب عليه من الاجتماع مع القضاة ورؤساء الأفرقة المعنية بالصياغة لبحث سبل تدليل أي عقبات تحول دون إنجاز الصياغة بسرعة. وتتم هذه الجهود عمل الفريق العامل المعني بالجدول الزمني للمحاكمات الابتدائية وإجراءات الاستئناف التابع للمحكمة، الذي يرأسه نائب رئيس المحكمة، ويقوم بالرصد الدقيق للتقدم المحرز في المحاكمات وإجراءات الاستئناف، ويتعرف على العقبات التي يمكن أن تؤخر الإجراءات القضائية، ويتيح تبادل أفضل الممارسات.

١١ - ومن أجل تقديم استعراض أكثر شمولاً للتقدم الذي حققته المحكمة في إنجاز عملها، ترد أدناه موجزات للقضايا المعروضة على المحكمة حالياً.

ألف - الإجراءات الابتدائية

١٢ - صدر الحكم الابتدائي في قضية المدعي العام ضد يدرانكو برليتش وآخرين في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣. وأدين المتهمون بارتكاب عدد من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية لمشاركتهم في عمل إجرامي مشترك يهدف إلى طرد جزء من السكان المسلمين من أراض كانت القيادة البوسنية الكرواتية ترغب في إقامة الهيمنة الكرواتية عليها. وحكم على يدرانكو برليتش بالسجن لمدة ٢٥ عاماً؛ وعلى كل من برونو ستويتش، وسلوبودان براليك، وميليفوي بتكوفيتش، بالسجن لمدة ٢٠ عاماً؛ وعلى فالتين تشوريتش بالسجن لمدة ١٦ عاماً؛ وعلى بيرسلاف بوشيتش بالسجن ١٠ سنوات.

١٣ - صدر الحكم الابتدائي في قضية المدعي العام ضد يوفيك ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣. وبرأت المحكمة ساحة المتهمين.

١٤ - وفي قضية المدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي، صدر أمر بتحديد المواعيد يقضي بصدر الحكم الابتدائي في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ولكن أمر بتحديد الموعد ألغي في وقت لاحق، بسبب تقدم السيد شيشيلي في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣، بطلب لرد القاضي فريدريك هارحوف. وفي ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣، قرر فريق تم تعيينه لدراسة الأسس الموضوعية لهذا الطلب تأييد طلب السيد شيشيلي. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، رفض الفريق طلباً لإعادة النظر في قراره، وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، جرى تعيين القاضي مانديايي نيانغ ليحل محل القاضي هارحوف. ويقوم القاضي نيانغ في الوقت الحاضر بالاطلاع على

سجلات المحاكمة واستعراض الوثائق المتصلة بها. وعند انتهائه من هذه العملية، ستكون هيئة قضاة الدائرة الابتدائية في وضع يمكنها من اتخاذ قرار بشأن الخطوات المقبلة من هذه القضية.

١٥ - وفي قضية المدعي العام ضد غوران هاجيتش، ^{١٤} وجهت إلى المتهم ١٤ تهمة تتعلق بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها. وبدأت المحاكمة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وينتظر أن يصدر الحكم الابتدائي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، مثلما كان متوقعا سابقا.

١٦ - وفي قضية المدعي العام ضد رادوفان كاراجيتش، ^{١١} وجهت إلى المتهم ١١ تهمة بارتكاب إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها. وجرى تنقيح الإطار الزمني المتوقع للمحاكمة وينتظر الآن أن يصدر الحكم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أي بتأخر ثلاثة أشهر عما كان متوقعا سابقا.

١٧ - ويعزى التأخير في إصدار الحكم الابتدائي إلى إلغاء دائرة الاستئناف في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٣، للحكم الشفوي الصادر عن الدائرة الابتدائية في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، بموجب القاعدة ٩٨ مكررا، والذي برأ ساحة كاراجيتش من ارتكاب الإبادة الجماعية في إطار البند رقم واحد من لائحة الاتهام. وفي أعقاب هذا الإلغاء، استجابت الدائرة الابتدائية جزئيا لطلب السيد كاراجيتش تأجيل الإجراءات، لكي يتمكن من تحضير بقية حجج دفاعه بحيث تشمل البند رقم واحد من لائحة الاتهام، وأجلت الجلسات لمدة شهرين. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، منحت الدائرة الابتدائية المتهم ٢٥ ساعة إضافية، لكي يقدم فيها ما لديه من أدلة في ما يتعلق بالبند رقم واحد من لائحة الاتهام. وعلى وجه الإجمال، ستؤدي هذه الإجراءات الإضافية إلى إطالة الفترة التي تسبق إصدار الحكم الابتدائي بمقدار ثلاثة أشهر.

١٨ - وفي قضية المدعي العام ضد راتكو ملاديتش، ^{١١} وجهت إلى المتهم ١١ تهمة بارتكاب إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها. ولا يزال ينتظر صدور الحكم الابتدائي في تموز/يوليه ٢٠١٦، مثلما كان متوقعا سابقا. ولكن في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ألغت دائرة الاستئناف قرار الدائرة الابتدائية المتعلق بجدول جلسات المحكمة في هذه القضية وأمرت بعقدها أربعة أيام كل أسبوع بدلا من خمسة أيام كل أسبوع للفترة المتبقية من عرض الادعاء لحججه. وقد يؤدي قرار دائرة الاستئناف إلى حدوث تأخيرات في الجدول الزمني العام للقضية.

١٩ - ومثلما ورد أعلاه في موجز المحاكمات الجارية، لن تتمكن المحكمة من إتمام الإجراءات الابتدائية المتعلقة بالسيد كاراجيتش والسيد ملاديتش والسيد هاجيتش بحلول

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وهو الموعد النهائي للانتهاء من المحاكمات الذي حدده مجلس الأمن في قراره ١٩٦٦ (٢٠١٠). فالتأخر في القبض على الأشخاص الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام في هذه القضايا الثلاث، جعل الوفاء بالأطر الزمنية المطلوبة من قبل مجلس الأمن مستحيلاً.

باء - دعاوى انتهاك حرمة المحكمة

٢٠ - استمر تأثر الجدول الزمني للمحاكمات بسبب الاضطراب إلى محاكمة من اهتموا بانتهاك حرمة المحكمة. إلا أن المحكمة اتخذت ما في وسعها من التدابير لكفالة الانتهاء من جميع القضايا المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة بأسرع ما يمكن دون التأثير على المحاكمات الجارية.

٢١ - وصدر الحكم الابتدائي المتعلق بانتهاك حرمة المحكمة ضد رادسلاف كرسيتش في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣. وتبين للمحكمة أن السيد كرسيتش غير مذنب في تهمة واحدة تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة وحكمت ببراءته منها.

٢٢ - وصدر حكم الاستئناف المتعلق بانتهاك حرمة المحكمة في قضية المدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، وقضى برفض الأساس الوحيد لطلب الاستئناف المقدم من السيد شيشيلي. وأكد حكم الاستئناف المتعلق بانتهاك حرمة المحكمة عقوبة السجن لمدة سنتين ضد السيد شيشيلي.

جيم - إجراءات الاستئناف

٢٣ - صدر حكم الاستئناف في قضية المدعي العام ضد رادوفان كاراجيتش في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وأقرت دائرة الاستئناف طلب الاستئناف المقدم من الادعاء ضد التبرئة الجزئية على أساس القاعدة ٩٨ مكرراً من القواعد، وأعادت إقرارهم بالإبادة الجماعية في إطار البند رقم واحد من لائحة الاتهام.

٢٤ - وفي قضية المدعي العام ضد فلاستيمير دورديفيتش، صدر أمر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بتحديد تاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ موعداً لصدور حكم الاستئناف، أي بتأخر شهر عما كان متوقعاً سابقاً. ويعزى تأخر صدور الحكم إلى تعقيد القضية وتواصل المداولات، وثقل عبء العمل الذي يضطلع به قضاة دائرة الاستئناف.

٢٥ - وفي قضية المدعي العام ضد فويادين بوبوفيتش وآخرين، لم يتغير الإطار الزمني المتوقع لصدور حكم الاستئناف. ويتوقع صدوره في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وتقرر إجراء جلسة استئناف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وازداد عدد طلبات تقديم أدلة

إضافية متعلقة بالاستئناف من ٦ طلبات إلى ١٢ طلبا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، منها ٧ طلبات لا تزال تنتظر اتخاذ قرار بشأنها.

٢٦ - في قضية المدعي العام ضد يدرانكو برليتش وآخرين، قام شخصان من المدانين والادعاء العام بتقديم إخطارات بالاستئناف، في حين حصل المدانون الأربعة الآخرون على تمديد زمني لتقديم هذه الإخطارات. ويتوقع صدور حكم الاستئناف في حزيران/يونيه ٢٠١٧. ويستند هذا التوقع إلى تحليل أولي للحكم الابتدائي، وإخطارات الاستئناف، وإلى مقارنات أجريت بين هذه القضية وقضايا أخرى مشابهة من حيث الحجم. وبوجه خاص، لما كان عدد من أفرقة الدفاع لا يعمل باللغة الفرنسية، لا يمكن إنجاز الإحاطة حتى تتم الترجمة التحريرية للحكم الابتدائي الذي يقع في ٢ ٥٠٠ صفحة من الفرنسية إلى الإنكليزية. ويتوقع الانتهاء من هذه الترجمة في حزيران/يونيه ٢٠١٤، في حين يتوقع أن تكتمل الإحاطة للاستئناف بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وقد يعدّل الموعد المتوقع لصدور حكم الاستئناف بعد تقديم الإخطارات المتبقية بالاستئناف والقيام بتحليلها.

٢٧ - في قضية المدعي العام ضد نيكولا شايونفيتش وآخرين، صدر أمر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، يحدد تاريخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ موعدا لصدور حكم الاستئناف، أي بتأخر شهر عما كان متوقعا سابقا. وترجع فترة التأخير القصيرة هذه إلى حجم وتعقيد القضية الاستثنائية إلى جانب ثقل عبء العمل الملقى على عاتق هيئة المحكمة في قضايا الاستئناف المختلفة الجارية.

٢٨ - وفي قضية المدعي العام ضد يوفيك ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، قدم الادعاء مذكرة الاستئناف. ويتوقع أن يصدر حكم الاستئناف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويستند هذا التوقع إلى تحليل الحكم الابتدائي، ومذكرة الاستئناف المقدمة من الادعاء، وكذلك إلى مقارنة هذه القضية بقضايا أخرى مشابهة من حيث الحجم.

٢٩ - وفي قضية المدعي العام ضد ميتشو ستانيشيتش وستويان جوبليانين، لم يتغير الإطار الزمني المتوقع لإصدار حكم الاستئناف، ويتوقع صدور حكم الاستئناف في نيسان/أبريل عام ٢٠١٥. وقدم كل من السيد ستانيشيتش والسيد جوبليانين والادعاء مذكرته الاستئنافية. بيد أن دائرة الاستئناف تقوم حاليا باستعراض طلبات لتعديل إخطارات الاستئناف؛ ويمكن أن تؤدي القرارات المتخذة بشأن هذه الطلبات إلى تغيير الجدول الزمني لإيداع مذكرات الاستئناف وتغيير الإطار الزمني المتوقع لصدور حكم الاستئناف.

٣٠ - وفي قضية المدعي العام ضد زدرافكو توليمير، لم يتغير الإطار الزمني المتوقع لإصدار حكم الاستئناف، ويتوقع صدور حكم الاستئناف في آذار/مارس ٢٠١٥. وتم الانتهاء من إيداع المذكرات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٣١ - وعلى الرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها المحكمة، من المتوقع حالياً، كما أشير إليه أولاً في تقرير المحكمة المقدم إلى مجلس الأمن في أيار/مايو ٢٠١٣ وكما هو مبين في جدول دعاوى الاستئناف المرفق بهذا التقرير، أن تواجه المحكمة صعوبة في الانتهاء من إجراءات الاستئناف في قضايا برليتش وآخرين، وستانيشيتش وجوبليانين، وتوليمير، بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وهو الموعد الذي طلبه مجلس الأمن في قراره ١٩٦٦ (٢٠١٠). ومن المتوقع الانتهاء من إجراءات الاستئناف في قضيتي توليمير، وستانيشيتش وجوبليانين، بحلول آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٥، على التوالي. وفي قضية برليتش وآخرون، أودع إخطاران بالاستئناف قبل ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وعملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠)، ظلت الولاية القضائية على هذا الاستئناف لدى المحكمة، وليس من المتوقع أن يصدر حكم الاستئناف إلا في حزيران/يونيه عام ٢٠١٧. وستعمل دائرة الاستئناف في المحكمة بالتزامن مع دائرة الاستئناف التابعة للآلية بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وسترفع دعاوى الاستئناف، إن وجدت، في قضايا هاجيتش وكاراجيتش وملاديتش وشيشيلي، بعد ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، وبالتالي ستدخل ضمن اختصاص الآلية عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠).

دال - قرارات السماح بالاطلاع على معلومات سرية

٣٢ - أصدرت هيئة المحكمة التي جرى تشكيلها للبت في الطلبات المقدمة للسماح بالاطلاع على معلومات سرية لاستخدامها في إجراءات المحاكم الوطنية بموجب المواد ٧٥ (زاي) و ٧٥ (حاء) و ٧٥ مكرراً من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات ١١ قراراً خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وفي تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٣، قدمت المساعدة القضائية للمرة الأولى عملاً بالمادة ٧٥ مكرراً، حيث استجوب مدعون عامون من هيئة قضائية وطنية شخصاً بموجب سلطة المحكمة في مقرها.

ثالثاً - استبقاء الموظفين

٣٣ - يسبب التناقص الطبيعي للموظفين وعدم كفاية عددهم عقبات كبيرة أمام سرعة إنجاز عمل المحكمة. وقد اتخذت المحكمة عدداً من التدابير غير النقدية لوقف حركة مغادرة الموظفين في مسعى منها لضمان بقائهم إلى أن تصبح خدماتهم غير مطلوبة. ويشمل

ذلك التدابير الرامية إلى تحسين الاستقرار الوظيفي وظروف العمل، وإتاحة مجموعة من فرص التدريب والتطوير الوظيفي. غير أن هذه التدابير لم تكف لضمان بقاء الموظفين في المحكمة حتى تلغى وظائفهم.

٣٤ - وسبق أن قدمت المحكمة طلبات محددة للمساعدة في التصدي لتناقص عدد الموظفين، بما في ذلك: إنشاء فرقة عمل على نطاق الأمم المتحدة لتوفير فرص عمل في كيانات الأمم المتحدة الأخرى لموظفي المحكمة بعد تخفيض حجمها؛ واعتماد منحة لنهاية الخدمة، على النحو الذي أوصت به لجنة الخدمة المدنية الدولية، لصالح الموظفين الذين تنتهي خدمتهم في المحكمة بانتهاء عقودهم؛ والحق في توظيف المتدربين الداخليين مباشرة لشغل وظائف شاغرة برتبة ف-٢. غير أنه لم يؤذن إلا بالتدبير الأخير.

٣٥ - والمحكمة تدرك تماماً الظروف المالية الصعبة التي تواجه الأمم المتحدة. إلا أن التدابير التي اقترحتها المحكمة للاحتفاظ بالموظفين لن تترتب عليها سوى تكاليف قليلة نسبياً وستؤدي إلى تحقيق وفورات في التكاليف ومكاسب في الكفاءة بشكل عام. وسيكون دعم الدول الأعضاء للمقترحات التي تقدمها المحكمة في المستقبل فيما يتعلق باستبقاء الموظفين ذا أهمية حاسمة لكفالة الالتزام بالمواعيد المتوقعة في هذا التقرير لالتهاء من الإجراءات الابتدائية وإجراءات الاستئناف.

رابعاً - إحالة القضايا

٣٦ - أحالت المحكمة إلى الهيئات القضائية الوطنية، بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧، ما مجموعه ٨ قضايا، تتعلق بـ ١٣ متهما من الرتب المتوسطة أو الدنيا، وذلك وفقاً لقراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وأدى ذلك إلى الحد من حجم العمل الكلي للمحكمة، ومكن بالتالي من تقديم معظم قضايا أعلى القادة رتباً للمحاكمة بأسرع مما كان ممكناً لولا ذلك. كما أسهمت إحالة هذه القضايا إلى الهيئات القضائية الوطنية في زيادة عمل المحكمة مع أجهزة القضاء الوطنية في يوغوسلافيا السابقة، وساعدت في بناء قدرات تلك الهيئات القضائية على مقاضاة مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني، وبالتالي تعزيز سيادة القانون في هذه الدول الجديدة.

٣٧ - واتخذت القرارات المتعلقة بإحالة القضايا مجلساً إحالة عُين خصيصاً لهذا الغرض، وجرى في بعض الحالات الطعن في تلك القرارات. ونتيجة لذلك، أُحيل عشرة متهمين إلى البوسنة و الهرسك، واثنان إلى كرواتيا، وواحد إلى صربيا. ورفضت طلبات إحالة

أربعة متهمين نظرا لمستوى مسؤوليتهم وجسامة الجرائم التي اقموا بارتكابها. ولم يعد أمام المحكمة أي قضية تنطبق عليها شروط الإحالة وفقا لمعايير الرتب التي حددها مجلس الأمن.

٣٨ - وفيما يتعلق بالأشخاص الـ ١٣ الذين أُحيلوا إلى هيئات قضائية وطنية، انتهت الإجراءات القضائية ضد ١٢ منهم. وقرر القضاء الصربي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ أن الحالة الصحية للشخص الأخير، وهو فلاديمير كوفاتشيفيتش، لا تسمح بمثوله للمحاكمة.

خامسا - التوعية

٣٩ - استمر العمل في إطار برنامج التوعية مع مجموعة واسعة من الشركاء بغية تقديم معلومات واقعية عن عمل المحكمة لمجتمعات يوغوسلافيا السابقة. وعمل برنامج التوعية أيضا لتسهيل النقاش في يوغوسلافيا السابقة حول إرث المحكمة وقضايا أوسع نطاقا تتعلق بالعدالة الانتقالية. وتم تصميم الأنشطة وتنفيذها بهدف تحقيق استدامتها بعد فترة وجود المحكمة، من خلال التعاون مع الشركاء المحليين، الحكوميين وغير الحكوميين. وكفل المكتب الإعلامي للمحكمة حصول الصحفيين على معلومات دقيقة ومستكملة عن الأنشطة القضائية وعلى مواد سمعية بصرية للاستعانة بها في تقاريرهم.

٤٠ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أكمل برنامج التوعية بنجاح الدورة الثانية من مشروعه لتعليم الشباب، بدعم سخي من حكومة فنلندا. وفي إطار هذا المشروع، نُظمت عروض بيانية في مدارس ثانوية وجامعات في البوسنة والهرسك وكرواتيا وكوسوفو^(٣)، وفي جامعات بصرية والجلبل الأسود. وأتاح هذه العروض للمحكمة الوصول إلى الشباب عبر أنحاء المنطقة وتزويدهم بالمعلومات عن ولاية المحكمة وأعمالها وإنجازاتها، مع زيادة الوعي بمسائل أوسع نطاقا تتصل بالعدالة الانتقالية والإعمار بعد انتهاء النزاع. وإضافة إلى ذلك، عُرض لأول مرة أمام جمهور كبير في حزيران/يونيه ٢٠١٣ الفيلم الوثائقي الثاني ضمن سلسلة من الأفلام الوثائقية التي ينتجها برنامج التوعية داخليا بعنوان "الجرائم المنظورة أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة: بريدور". وشمل هذا الجهد بث برامج في ١٢ محطة تلفزيون محلية في البوسنة والهرسك تابعها أيضا عبر السواتل مشاهدو هذه المخطات في الولايات المتحدة وكندا وشمال أوروبا.

٤١ - وواصل المكتب الميداني للمحكمة في كل من بلغراد وسرايفو أنشطة الاتصال والتوعية في كل من البلدين. وشملت هذه الأنشطة تنظيم حوالي ١٥ مناسبة للتوعية، أو المشاركة فيها. وإضافة إلى ذلك، رحبت المحكمة في لاهاي بألاف من الزوار من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك بلدان يوغوسلافيا السابقة.

(٣) يفهم من الإشارة إلى كوسوفو أن تكون في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

٤٢ - واحتفالاً بالذكرى العشرين لتأسيس المحكمة، أُعد معرض يشمل أهم الأحداث الرئيسية والإنجازات الرئيسية التي حققتها المحكمة طوال العقد الأولين من عملها. وأقيم المعرض أولاً في مقر مجلس مدينة لاهاي، ثم نقل إلى المتحف التاريخي في سراييفو (البوسنة والهرسك). وسينقل المعرض إلى بلغراد في عام ٢٠١٤.

٤٣ - وزادت المحكمة من وجودها في منابر التواصل الاجتماعي على الإنترنت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي المتوسط، يأتي ما بين ٣٠ و ٤٠ في المائة من الزيارات إلى مواقعها من يوغوسلافيا السابقة. واستمر ازدياد الإقبال على حساب المحكمة في موقع تويتر، بإضافة مئات من المتابعين، في حين يواصل الجمهور إقباله على قناتها في موقع يوتيوب، بأكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ مشاهدة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ويوسع المحتوى المنشور على صفحة المحكمة في فيسبوك أيضاً نطاق وجود المحكمة على الإنترنت، بمتوسط قدره ٢٠ ٠٠٠ مشاهدة في الشهر. وتصل قنوات وسائل التواصل الاجتماعي إلى الأفراد من جميع مناحي الحياة، من المتخصصين في مجال العدالة الدولية، إلى الشباب في يوغوسلافيا السابقة المهتمين بعمل المحكمة. ولا يزال الموقع الشبكي للمحكمة أداة رئيسية للتوعية وعرض تراث المحكمة. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ عدد الصفحات التي اطلع الجمهور من جميع مناطق العالم عليها في الموقع أكثر من ١ ٥٠٠ ٠٠٠ صفحة، وكانت ٢٣,٥ في المائة من المشاهدات من يوغوسلافيا السابقة. وإضافة إلى ذلك، جرت تغطية أنشطة هامة للمحكمة في صفحتها على فيسبوك.

٤٤ - ولا يزال برنامج التوعية يواجه تحديات في التمويل. فرغم الحصول على موارد من الاتحاد الأوروبي في وقت سابق من عام ٢٠١٣، لا يكفي التمويل المتاح حالياً إلا لكفالة استمرار البرنامج حتى نهاية آذار/مارس ٢٠١٤. وتعكس هذه التحديات في التمويل صعوبة الحفاظ على استقرار تخطيط الأنشطة عندما يتعين جمع الأموال لأنشطة التوعية كافة على حدة، بمعزل عن التمويل العام للمحكمة. وسيواصل برنامج التوعية التابع للمحكمة جهوده في مجال جمع الأموال، مع التأكيد على أهمية قرار الجمعية العامة ٢٥٣/٦٥، الذي شجعت فيه الجمعية الأمين العام على مواصلة استكشاف التدابير الكفيلة بجمع التبرعات لأنشطة التوعية. وتهيب المحكمة بالدول والجهات المانحة الأخرى دعم أنشطة التوعية.

سادساً - الضحايا والشهود

٤٥ - في الفترة المشمولة بهذا التقرير، تم استدعاء ما يقرب من ٣٠٠ شاهد وفرد من أفراد الدعم المصاحبين لهم إلى المحكمة. ولولا شجاعة هؤلاء الشهود التي أتت بهم وجعلتهم يدلون بشهادتهم، لما انعقدت أي محاكمات وظل الإفلات من العقاب سيد الموقف. إلا أن الكثير

من الشهود تعرضوا لمجموعة من الصعوبات الناجمة عن إدلائهم بشهادتهم أمام المحكمة، ولا تكفل موارد المحكمة بكل بساطة تلبية جميع احتياجاتهم. وقد لقي العديد من الشهود المعاناة وتكبدوا الخسارة بالفعل جراء التزاعات في يوغوسلافيا السابقة، وما زالوا في حاجة إلى أشكال متنوعة من الدعم. ويقدم قسم المحني عليهم والشهود التابع للمحكمة دعماً لوجستياً ونفسياً - اجتماعياً موسعاً للشهود في لاهاي وأماكن أخرى، ويلبي احتياجات متنوعة تتعلق بالسن والحالة الصحية، والسلامة النفسية - الاجتماعية والمسائل المتعلقة بالسفر وإجراءات الإدلاء بالشهادة.

٤٦ - وأدى العدد الكبير من الشهود الذين تم استدعاؤهم للإدلاء بشهادتهم في محاكمة كاراجيتش إلى نشوء طلب شديد على الخدمات التشغيلية وخدمات الدعم التي يقدمها القسم خلال العام الماضي، وعلى نحو أعم، لا يزال يزداد عدد الأفراد المحتجزين الذين تم استدعاؤهم ليكونوا شهوداً في محاكمات جارية. والشهود المحتجزون هم إما أشخاص أدانتهم المحاكم الوطنية أو أشخاص أدانتهم محكمة يوغوسلافيا يقضون عقوباتهم في دول مختلفة تتولى تنفيذ الأحكام. والدعم القانوني واللوجستي المطلوب لنقل الشهود المحتجزين إلى المحكمة دعم كبير يتطلب التعامل مع السلطات الوطنية وهيئات الهجرة وأجهزة مكافحة الإرهاب.

٤٧ - وفي الوقت الذي تعمل فيه المحكمة على إنجاز أنشطتها، ما زالت تواجه تحديات فيما يتعلق بنقل الشهود. وإضافة إلى ذلك، ومع اقتراب المحكمة لإنجاز ولايتها، ازداد عدد الطلبات الواردة من السلطات الوطنية عملاً بالقاعدة ٧٥ (حاء) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. فوفقاً للقاعدة ٧٥ (حاء)، يتعين على قسم المحني عليهم والشهود أن يتشاور مع الشهود المشمولين بالحماية قبل إلغاء تدابير الحماية أو تغييرها أو زيادتها وتقديم ردود إلى الدائرة المعنية. ويتلقى القسم في الوقت نفسه عدداً كبيراً من الطلبات، عملاً بالقاعدة ٧٥ (زاي) من أطراف في محاكمات جارية أمام المحكمة، تتطلب أيضاً التشاور مع الشهود وتقديم ردود. وتضع طلبات المساعدة هذه والمشاورات الناتجة عنها ضغطاً شديداً على موارد القسم، لا سيما في سياق تخفيض عدد الموظفين.

٤٨ - وتمهيداً لبدء عمل آلية تصريف الأعمال المتبقية، ساعد القسم في وضع إجراءات تشغيل موحدة للآلية من أجل تقديم خدمات الدعم والحماية للمحني عليهم والشهود. ونقلت إلى الآلية في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ مهمة حماية الشهود فيما يتعلق بالشهود الذين مثلوا في القضايا التي انتهت منها المحكمة، تمشياً مع الترتيبات الانتقالية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠). وقد تكفل القسم بإبلاغ الشهود وسلطات الدولة المعنية في هذا الصدد.

سابعا - تعاون الدول

٤٩ - لم يبق أي هارب مطلوب للمحكمة. ويعود الفضل في هذا الإنجاز التاريخي إلى نجاح الجهود التي بذلها كل من الدول والمدعي العام لتحديد مكان الهاربين ونقلهم إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لمقاضاتهم.

ثامنا - الدعم القضائي والأنشطة الإدارية

ألف - تقديم الدعم للأنشطة القضائية الرئيسية

٥٠ - تمثلت الأولوية الرئيسية لقلم المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تقديم الدعم الكامل للأنشطة القضائية الجارية التي تضطلع بها المحكمة، ومن ثم مساعدتها على تحقيق الأهداف المتعلقة بإتمام ولايتها. وقام كل من قسم إدارة المحكمة ودعمها وقسم خدمات المؤتمرات واللغات ومكتب المساعدة القضائية والدفاع ووحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة وقسم المحني عليهم والشهود بمواصلة تبسيط العمليات لكفالة تقديم دعم للقضاة والمدعي العام يتسم بأعلى درجات الكفاءة والفعالية.

باء - تقليص عدد الوظائف

٥١ - لا تزال عملية تقليص عدد الوظائف متواصلة. فخلال فترة السنتين الحالية، تتوقع المحكمة تقليص قوام وظائفها بـ ١٢٠ وظيفة وفقا لجدول مواعيد المحاكمات وإجراءات الاستئناف. وباستخدام عملية الاستعراض المقارن يتم تعيين موظفين في وظائف محددة يقع عليها الاختيار لإلغائها. وتكون تواريخ انتهاء عقود خدمة الموظفين متناسقة مع التواريخ المقررة لإلغاء وظائفهم. وقد اكتملت في عام ٢٠١١ عملية الاستعراض المقارن الرامية إلى تقليص عدد الوظائف في فترة السنتين الحالية. وتستعد المحكمة الآن لعملية الاستعراض المقارن لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وقد أجريت هذه العملية في أقرب وقت ممكن لكي يتاح للموظفين أقصى ما يوفره التخطيط المالي الحصري من الأمان التعاقدية. وأشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه يعتبر عملية تقليص وظائف المحكمة "ممارسة مثلى في قيادة عملية التغيير".

جيم - ميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

٥٢ - عملت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية معا من أجل إعداد ميزانيات فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وستعكس هذه الميزانيات على نحو مناسب توزيع المهام بين المحكمتين والآلية، بما يحقق أقصى قدر ممكن من وفورات

الحجم وتقديم الدعم الكامل في الوقت ذاته لكل من الآلية أثناء إنشائها والمحكمتين أثناء تقليص عدد موظفيهما. وقد قدمت هذه الميزانيات إلى مكتب الميزانية في نيويورك، وستنظر فيها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة في الوقت المناسب.

تاسعا - الدعم المقدم إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

ألف - لحة عامة عن الأنشطة ذات الصلة بالآلية

٥٣ - وفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠) قدم قلم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة دعما كبيرا للآلية في إطار الأعمال التحضيرية لافتتاح فرع الآلية في لاهاي في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

٥٤ - وتم رسميا تحديد ما مجموعه ٢٩ موظفا تابعا للمحكمة بوصفهم يضطلعون بدور مزدوج لدى كل من المحكمة وفرع الآلية في لاهاي. ومن بينهم الموظفون العاملون في مجالات الترجمة التحريرية وحماية الشهود والاتصالات ودعم تكنولوجيا المعلومات وإدارة قلم المحكمة. وإضافة إلى هؤلاء الموظفين الـ ٢٩ "ذوي المهام المزدوجة"، قدمت جميع أقسام قلم المحكمة الدعم إلى الآلية التي لا تتمتع بهيكل إداري مستقل خاص بها في فترة السنتين الحالية.

باء - نقل مهام من المحكمة إلى الآلية

٥٥ - في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، نقلت المحكمة مهمة إدارة السجلات والمحفوظات إلى الآلية. وتولى قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية المسؤولية عن مستودعات حفظ السجلات المركزية للمحكمة التي تضم حاليا حوالي ٧٠٠ متر طولي من السجلات غير القضائية من جميع أجهزة المحكمة.

٥٦ - وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، وفقا للترتيبات الانتقالية المرفقة بقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠)، نقلت المحكمة إلى الآلية بعض المهام القضائية ومهام الادعاء ومهام أخرى مسندة إليها، بما في ذلك الإشراف على تنفيذ الأحكام وطلبات المساعدة من السلطات الوطنية وحماية المحني عليهم والشهود في القضايا المغلقة ملفاتها وفي الحالات التي يكون فيها لأحد الشهود أهمية فيما يتصل بالأنشطة القضائية للمحكمة والآلية على حد سواء.

جيم - الإطار التنظيمي للآلية

٥٧ - واصلت المحكمتان مساعدة الآلية على صياغة إطارها التنظيمي لتقديم الخدمات القضائية. وكفلت المشاركة الموسعة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في عملية الصياغة تمثيل إطار المحكمة القانوني وممارستها بالقدر الكافي في وثائق الآلية ذات الصلة. وهو الأمر الذي ستنتفي معه الحاجة في جميع القضايا تقريبا لوجود إطارين تنظيميين منفصلين لفرعي الآلية، مما سيؤدي إلى اقتصاد في الموارد.

دال - أماكن العمل والاتفاق مع الدولة المضيفة

٥٨ - يقضي قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠) بأن يكون مقر فرعي الآلية في لاهاي وأروشا. ومن أجل تحقيق وفورات في التكاليف وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة، سيضم فرع الآلية في لاهاي والمحكمة مكان واحد خلال فترة تواجدهما معا. وتساعد المحكمة حاليا مكتب الشؤون القانونية على التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق مقر مناسب مع الدولة المضيفة وستستمر في مساعدة الآلية في تلك المفاوضات. وإلى أن يتم التوصل إلى اتفاق مقر من هذا القبيل، سيظل الاتفاق المبرم بين المحكمة والدولة المضيفة ساريا بشكل مؤقت على فرع الآلية في لاهاي.

هاء - نظام أمن المعلومات الخاص بسجلات المحكمة والآلية والاطلاع عليها

٥٩ - يقود حاليا قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية عملية وضع سياسات حفظ سجلات المحكمة وتنفيذها. ومنذ موافقة الأمين العام على النشرة ST/SGB/2012/3 بشأن المحكمتين الجنائيتين الدوليتين: حساسية المعلومات وتصنيفها وتداولها والاطلاع عليها، أعد القسم ومكتب المسجل واثق توجيهية وشرعا في تنظيم سلسلة من الدورات التدريبية لموظفين معينين تابعين للمحكمة لكفالة تنفيذ أحكام النشرة بفعالية وكفاءة.

واو - إعداد السجلات تمهيدا لنقلها إلى الآلية

٦٠ - ما زالت المحكمة تعكف على مشاريع تتعلق بإعداد سجلاتها الرقمية والمطبوعة تمهيدا لنقلها إلى الآلية. وهي تشمل مشاريع للتدقيق في المجموعات الرئيسية للسجلات الرقمية والورقية وتحسين نوعية فهرسها على نحو يكفل إمكانية الاطلاع عليها واستخدامها في المستقبل.

٦١ - وتتضمن خطط التصرف في السجلات المشار إليها أعلاه إجراءات ينبغي أن تتخذها مكاتب معينة في المحكمة، قبل إغلاقها، بشأن السجلات الرقمية والورقية. وقد واصل قسم المحفوظات والسجلات تقديم المشورة والتوجيه إلى المحكمة وهي تقوم بإعداد سجلاتها قصد نقلها.

زاي - الدعم الإداري المقدم للآلية

٦٢ - وفقا لميزانية الآلية، تقع على عاتق المحكمتين مهمة تقديم خدمات الدعم الإداري. وبناء عليه، فقد ظلت المحكمة تتعاون بشكل وثيق مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لكفالة تقديم خدمات إدارية فعالة لفرعي الآلية طوال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٦٣ - ويواصل قسم الموارد البشرية التابع للمحكمة إدارة جميع عمليات الاستقدام باستخدام نظام إنسبيرا من أجل الوظائف الفنية الخاصة بالآلية. وجرى بالفعل استقدام أغلبية موظفي الآلية الذين عينوا في لاهاي وأروشا وكيغالي. وتم استقدام جميع الموظفين باستثناء خمسة لشغل الوظائف الستين المتاحة في فرعي الآلية اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ أو هم قيد الاستقدام. ويشمل الموظفون الذين تم بالفعل تعيينهم أو نقلهم أفقيا إلى الآلية رعايا الدول التالية: أستراليا، وألبانيا، وألمانيا، وأوغندا، وإيطاليا، وبلجيكا، وبوروندي، وجامايكا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، ورواندا، وزمبابوي، والسنغال، والسويد، وسويسرا، وصربيا، والصين، وفرنسا، والكاميرون، وكرواتيا، وكندا، وكولومبيا، وكينيا، ومالي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيبال، ونيوزيلندا، والهند، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية. وكان زهاء ٨٦ في المائة منهم في تاريخ استقدامهم من الموظفين الحاليين أو السابقين في المحكمتين. وقد حققت الآلية أهداف التكافؤ بين الجنسين التي حددها الأمين العام وتجاوزتها، حيث بلغ معدل الإناث في الفئة الفنية نسبة ٧٠ في المائة، وهي نسبة تفوق المتوسط الحالي البالغ ٤١ في المائة في الفئة الفنية على نطاق الأمم المتحدة ككل. ويبلغ معدل التكافؤ بين الجنسين عند إضافة موظفي فئة الخدمات العامة إلى هذه الأرقام نسبة ٦٠ في المائة من الإناث. وعُيِّنَت الآلية أيضا مسؤول تنسيق معني بالشؤون الجنسانية والتحرش الجنسي.

٦٤ - وقد خصصت خدمات تكنولوجيا المعلومات بالمحكمة قدرا كبيرا من الوقت والجهد لوضع مقترحات تتعلق بنظم الآلية وهياكلها الأساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات. وعمل قسما الشؤون المالية التابعان للمحكمتين على تحديد ممارسات وأساليب للترتيبات المحاسبية والمالية للآلية. وحدد قسما الخدمات العامة حيزا مكتبيا مناسباً لموظفي الآلية ويقدمان حاليا خدمات تتعلق بالسفر والتأشيرات والبريد والنقل.

٦٥ - وتواصل المحكمة تقديم خدمات الدعم الإداري لفرع الآلية في لاهاي بدون مقابل. وتواصل أيضا مد هذا الفرع بخدمات الدعم القضائي المطلوبة بدون مقابل، بما في ذلك تكاليف الموظفين المتعلقة بدعم إدارة المحكمة وخدمات اللغات وخدمات الاحتجاز وخدمات حماية الشهود.

٦٦ - وسيُتيح استخدام موظفي المحكمة الحاليين ومواردها الحالية لفرع الآلية في لاهاي أن يعمل بكفاءة وأن يخفض إلى أدنى مستوى احتياجات تمويل الوظائف ومصروفات التشغيل العامة.

عاشرا - إرث المحكمة وبناء القدرات

٦٧ - نظمت المحكمة أنشطة بسيطة لإحياء الذكرى العشرين لإنشائها. ففي لاهاي، كان صاحب الجلالة فيليم - ألكسندر ملك هولندا ضيف الشرف في حفل تضمن كلمة رئيسية لوكيلة الأمين العام للشؤون القانونية آنذاك باتريشيا أوبراين وتأملات لمسؤولين حاليين وسابقين في المحكمة. وحضر هذا الحفل مسؤولون من المحكمة وممثلون عن السلك الدبلوماسي في لاهاي. وتعد المحكمة أيضا مؤتمرا في سراييفو في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر سيدعى إلى المشاركة فيه ممثلون عن جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة.

٦٨ - وما فتئت المحكمة تعمل مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل بدء أنشطة إضافية ذات صلة بإرث المحكمة في يوغوسلافيا السابقة. وتشمل هذه الأنشطة التدريب على المهارات لأجل القضاة والمدعين العامين ومحامي الدفاع في دول عدة من دول يوغوسلافيا السابقة. وعلاوة على ذلك، تشارك المحكمة حاليا في عقد اجتماعات بين الأقران للقضاة وخدمات دعم الشهود في المنطقة.

٦٩ - وواصلت المحكمة العمل مع السلطات المحلية والشركاء الدوليين لإنشاء مراكز إعلامية في منطقة يوغوسلافيا السابقة. وأبلغت السلطات الكرواتية المحكمة بإمكانية استضافة مركز إعلامي في مباني جامعة زغرب إذا اتخذ قرار بإنشاء مركز إعلامي في كرواتيا. وتعهد عمدة سراييفو بتوفير مكان يخصص لمركز إعلامي في المكتبة الوطنية في سراييفو التي تم تجديدها، وحظيت هذه المبادرة بدعم من عضوي الرئاسة البوسني والكرواتي البوسني. وبالإضافة إلى ذلك، يؤيد عضو مجلس الرئاسة البوسني الصربي إنشاء مركز إعلامي في سراييفو وبانيا لوكا. وتنتظر المحكمة الحصول على المزيد من المعلومات من بانيا لوكا فيما يتعلق بالمباني والموارد الأخرى التي يمكن أن تتعهد السلطات المحلية بتوفيرها للمشروع.

٧٠ - ومن المقرر إجراء مناقشة إضافية عن الخطوات المقبلة ضمن فريق عامل يجتمع على هامش المؤتمر المقرر أن تعقده المحكمة في سراييفو في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. بيد أنه من الواضح بالفعل أن توفير الدعم المالي الكافي ذو أهمية بالغة لنجاح المراكز الإعلامية؛ وبناء على ذلك، تطلب المحكمة إلى المجتمع الدولي دعم المشروع بتخصيص الأموال اللازمة.

حادي عشر - خاتمة

٧١ - أدت الأحكام التي صدرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى زيادة اقتراب المحكمة من إنجاز ولايتها. ومع أن المواعيد المتوقعة لإصدار بعض الأحكام قد تغيرت، فإن المحكمة تواصل بذل كل جهد ممكن لتجنب المزيد من التأخير.

٧٢ - وبمثل قرب انتهاء المحكمة من إنجاز عملها ووجود جميع الأفراد الـ ١٦٦ الذين أصدرت بحقهم لوائح اتهام رهن تصرفها، رمزين هامين لنجاح الجهود التي بذلتها العدالة الدولية. ولئن كانت المحكمة لا تزال تواجه تحديات، فينبغي ألا تطمس تلك التحديات نجاحاتها الأساسية ومساهماتها الهامة في إحداث سوابق في القانون الدولي ومساعدتها في الجهود المبذولة من أجل سيادة القانون في يوغوسلافيا السابقة.

٧٣ - ولا تعزى إنجازات المحكمة إلى ما أداه القضاة والموظفون من عمل مضمّن فحسب، ولكن أيضا إلى التأيد الواسع النطاق والمتجذر الذي حظيت به لدى المجتمع الدولي. فالمحكمة تستفيد استفادة جمّة من المساعدة التي تتلقاها من مجلس الأمن ومكتب الشؤون القانونية وسائر هيئات الأمم المتحدة والحكومات الوطنية ومجموعة أخرى متنوعة من الداعمين لها. وبينما تكمل المحكمة البت في آخر قضاياها، فإنها ستواصل التعاون بشكل بناء مع الجهات المعنية لكفالة إنجاز ما تبقى من عملها بسرعة.

المرفق الثاني

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

تقرير سيرج براميرتز، المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا
السابقة، المقدم إلى مجلس الأمن عملاً بأحكام الفقرة ٦ من قرار مجلس
الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)

المحتويات

الصفحة

٢٣	أولا - لمحة عامة
٢٥	ثانياً - استكمال المحاكمات وإجراءات الاستئناف
٢٥	ألف - لمحة عامة عن التحديات القائمة
٢٥	باء - الجديد في سير المحاكمات
٢٥	١ - قضية شيشيلي
٢٦	٢ - قضية كاراجيتش
٢٧	٣ - قضية ملاديتش
٢٨	٤ - قضية هاجيتش
٢٨	جيم - الجديد في سير الاستئنافات
٢٩	دال - قضايا انتهاك حرمة المحكمة
٢٩	هاء - أوامر الإذن بالاطلاع على مواد سرية
٣٠	ثالثاً - تعاون الدول مع مكتب المدعي العام
٣٠	التعاون بين دول يوغوسلافيا سابقا ومكتب المدعي العام
٣١	١ - التعاون بين صربيا ومكتب المدعي العام
٣٢	٢ - التعاون بين كرواتيا ومكتب المدعي العام

الصفحة

٣٢	٣ - التعاون بين البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام
٣٣	٤ - التعاون بين دول ومنظمات أخرى ومكتب المدعي العام
٣٣	رابعاً - الانتقال من المحكمة إلى الملاحقات القضائية الوطنية في جرائم الحرب
٣٤	ألف - التحديات التي تواجه أعمال المساءلة عن جرائم الحرب في البوسنة والهرسك
٣٥	باء - التحقيق في حالات الأشخاص المفقودين والتعرف عليهم
٣٥	جيم - التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة في التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بجرائم الحرب
٣٦	دال - الدعم المقدم من مكتب المدعي العام لمقاضاة مرتكبي جرائم الحرب على المستوى الوطني
٣٧	١ - الاطلاع على المعلومات المسجلة في قواعد بيانات مكتب المدعي العام وفي سجلات قضايا المحكمة
٣٨	٢ - نقل الخبرات
٤٠	٣ - تقييم الاحتياجات الإقليمية في مجال التدريب
٤٠	٤ - الوسائل الأخرى لبناء القدرات
٤١	خامساً - تخفيض ملاك العاملين
٤١	ألف - تخفيض عدد الوظائف في مكتب المدعي العام ودعم موظفي المكتب في عمليات التحول الوظيفي
٤٢	باء - دعم الآلية (فرع لاهاي) وتقاسم الموارد معها
٤٢	سادساً - خاتمة

أولا - لمحة عامة

١ - يقدم المدعي العام هذا التقرير العشرين عن استراتيجية الإنجاز عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، وهو يشمل التطورات التي جرت في الفترة من ١٦ أيار/مايو ٢٠١٣ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. فخلال هذه الفترة، وفي سياق التصدي لمشكلة تناقص عدد الموظفين التي ازدادت حدة، واصل مكتب المدعي العام التركيز على كفالة سير المحاكمات الأخيرة الثلاث (قضايا كاراجيتش وملاديتش وهاجيتش) بكفاءة وسرعة، وعلى تعامل شعبة الاستئناف بفعالية مع الحجم المتزايد لأعمال الاستئناف. ومنذ ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، نقل مكتب المدعي العام بعض مهامه إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وأخيراً، لا يزال المكتب يشجع على إدخال تحسينات جذرية على تناول قضايا جرائم الحرب الوطنية من جانب السلطات في يوغوسلافيا السابقة، ويضع حالياً تدابير إضافية لبناء القدرات الوطنية على التعامل مع قضايا جرائم الحرب في حدود الموارد المتاحة.

٢ - وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، صدر الحكم الابتدائي في قضيتين (برليتش وآخرون، وستانيشيتش وسيماتوفيتش)، وصدر حكم الاستئناف في قضية تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة (قضية شيشيلي). وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت دائرة الاستئناف حكمها في الاستئناف الذي تقدّم به الادعاء ضد التبرئة من التهمة رقم ١ من لائحة الاتهام في قضية كاراجيتش. وفي نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، لا تزال هناك ثلاث قضايا معروضة رهن المحاكمة وهي: قضية كاراجيتش، التي أصبحت في المراحل النهائية من عرض أدلة الدفاع؛ وقضية هاجيتش، وهي في انتظار عقد جلسة الاستماع عملاً بالقاعدة ٩٨ مكرراً بعد اختتام عرض أدلة الادعاء، وقضية ملاديتش، التي أصبحت في المراحل النهائية من عرض أدلة الادعاء. ويتنظر صدور الحكم في قضية شيشيلي على مستوى الدائرة الابتدائية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك سبع قضايا قيد الاستئناف (شايونوفيتش وآخرون، وبوبوفيتش وآخرون، ودورديفيتش، وتوليمير، وستانيشيتش وجوبليانين، وبرليتش وآخرون، وستانيشيتش وسيماتوفيتش).

٣ - ولا يزال المدعي العام يشعر بالرضا إزاء مستوى التعاون القائم بين مكتب المدعي العام والسلطات في البوسنة والهرسك، وصربيا، وكرواتيا. وفي حين لوحظت تطورات إيجابية في التعاون الإقليمي في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، من خلال إبرام بروتوكولين بشأن تبادل الأدلة والمعلومات بين مكاتب المدعي العام في البوسنة والهرسك من جهة، ونظرائها في صربيا وكرواتيا، من جهة أخرى، فإنه ما زال يتعين بذل المزيد من الجهود لوضع هذه التدابير التعاونية موضع التنفيذ. وأبلغ المدعي العام بأن الخطوات الأولى لنقل المواد

من البوسنة والهرسك إلى صربيا وبالعكس قد جرت بالفعل. ومن المتوقع بدء النظر في أولى القضايا المستندة إلى هذه المواد. وسيتابع المدعي العام التطورات في هذا الصدد عن كثب.

٤ - ولا يزال الشاغل الرئيسي فيما يتعلق بدول يوغوسلافيا السابقة يتمثل في قدرة المؤسسات الوطنية على إجراء محاكمات فعالة لجرائم الحرب، ولا سيما في البوسنة والهرسك. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، أعرب المدعي العام عن قلقه الشديد إزاء عدم إحراز تقدم كاف في قضايا الفئة الثانية المحالة من مكتب المدعي العام إلى البوسنة والهرسك. وخلال المشاورات المعمّقة التي أُجريت لاحقاً، عمل المدعي العام وموظفو مكتبه مع نظرائهم في البوسنة والهرسك على تحديد مصدر التأخير في القضايا وإيجاد استراتيجيات للمضي قدماً بها. ويشكل التقدم البطيء في إجراء التحقيقات والملاحقات القضائية في قضايا جرائم الحرب الأخرى في البوسنة والهرسك مصدر قلق مستمر أيضاً. ولم يُحرز سوى تقدم طفيف في الكثير من القضايا المحالة من محكمة الدولة في البوسنة والهرسك إلى السلطات على مستوى الكيانين، ولا يُتوقع أن تتمكن سلطات البوسنة والهرسك من الوفاء بالمواعيد النهائية المحددة في الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب نظراً لتراكم كمية كبيرة من القضايا المتأخرة.

٥ - ويواصل مكتب المدعي العام بذل الجهود لنقل الخبرات والمعلومات إلى السلطات الوطنية بهدف وضع تدابير لبناء القدرات والمضي قدماً نحو تحقيق هدف المصالحة وسيادة القانون في يوغوسلافيا السابقة. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وزّع المكتب على السلطات المعنية في البوسنة والهرسك والشركاء الدوليين تقييماً للاحتياجات في مجال التدريب لتعزيز القدرة على إجراء ملاحقات قضائية لجرائم الحرب في البوسنة والهرسك. ووفّر المكتب أيضاً تدريباً مباشراً للسلطات الوطنية في البوسنة والهرسك بشأن الحصول على الأدلة من نظام الكشف الإلكتروني التابع للمكتب. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل المكتب عمله المتعلق بتوثيق وتسجيل ما تجمّع لديه من دروس مستفادة وممارسات مقترحة بشأن الملاحقات في قضايا العنف الجنسي. وساهم المكتب أيضاً في مشروع التراث المتعلق بجرائم العنف الجنسي الخاص بمكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

٦ - ومنذ بدء عمل الآلية (فرع لاهاي) في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، قدم مكتب المدعي العام المساعدة إلى مسؤولي الآلية وموظفيها في نقل المهام والقضايا وفقاً للترتيبات الانتقالية التي نص عليها مجلس الأمن.

ثانياً - استكمال المحاكمات وإجراءات الاستئناف

ألف - لمحة عامة عن التحديات القائمة

٧ - لا يزال عبء العمل في مكتب المدعي العام يتزايد بدرجة كبيرة مع اقتراب نهاية ولايته. وقد جرت المحاكمات المتبقية الثلاث بوتيرة مكثفة، بحيث أن جميعها سيصبح في مرحلة عرض أدلة الدفاع في عام ٢٠١٤؛ وفي قضية كاراجيتش، يُحتمل الانتهاء من عرض القضية والحجج بحلول صيف عام ٢٠١٤. وبالإضافة إلى التركيز على المحاكمات المتبقية، يعكف المكتب أيضاً على مراحل مختلفة من استئنافات عديدة، وينشط في الوقت نفسه في تقديم الدعم وتقاسم الموارد مع الآلية، وفي المشاركة في العمل المتصل بإرث المحكمة، سعياً للوفاء بالجوانب المتعلقة ببناء القدرات والمصالحة المنصوص عليها في ولايته.

٨ - وفي ظل التناقص الحالي في عدد الموظفين المصحوب بزيادة ضغوط عبء العمل، أصبح إطار عمل مكتب المدعي العام أكثر تعقيداً منه في أي وقت مضى. وتستدعي الطلبات الحالية المتعلقة بالمحاكمات وإجراءات الاستئناف وما يتصل بذلك من أعمال، بما يشمل الدعم المقدم إلى الآلية، قيام موظفين شتى بمهام متعددة، مما يعرض موظفي مكتب المدعي العام لإجهاد كبير وغير معقول.

٩ - ولم يُعثر على حلول لمكافأة أو تأمين استمرار ولاء هؤلاء الموظفين للمحكمة. وعلى نحو ما لوحظ في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، فقد قضى بعض هؤلاء الموظفين معظم حياته المهنية في خدمة المحكمة. ويقدر المكتب الإسهامات البارزة التي قدمها موظفوه، لا سيما الذين أبدوا منهم التزاماً طويلاً الأمد نحو رسالة المكتب، متحمسين في ذلك تكلفة شخصية كبيرة تتمثل في التخلي عن مسارات وظيفية أكثر استقراراً وديمومة في نظم أخرى.

باء - الجديد في سير المحاكمات

١ - قضية شيشيلي

١٠ - اختتمت الإجراءات الابتدائية في قضية شيشيلي في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢. وكان من المقرر النطق بالحكم في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، لكن أمر تحديد موعد صدور الحكم أُلغي في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ولا يزال موعد النطق بالحكم غير واضح حالياً.

١١ - وقد أُلغي أمر تحديد الموعد في أعقاب تنحي قاض من الدائرة الابتدائية بسبب تسريب تعليقات وردت في مراسلات خاصة ونشرها في وسائل الإعلام. وخلصت هيئة محكمة عُينت خصيصاً لهذا الغرض، بأغلبية الأصوات، إلى أن تعليقات القاضي أدت إلى أن يبدو متحيزاً مما يبرر تنحيته. ورفض بأغلبية الأصوات أيضاً طلب الادعاء بإعادة

النظر في الحكم بالتنحية، بحجة أن الهيئة أساءت تطبيق المعايير القانونية للتنحية، وارتكبت أخطاء في الوقائع، ولم تنظر في تقرير قدمه رئيس الدائرة الابتدائية في قضية شيشيلي بشأن المسألة، ضمن جملة أمور أخرى. ورفض كذلك طلبان مقدمان من الدائرة الابتدائية في قضية شيشيلي ومن القاضي نفسه، أثرت فيهما مسائل ذات صلة.

١٢ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، عين نائب رئيس المحكمة قاضياً جديداً للدائرة الابتدائية في قضية شيشيلي. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت الدائرة الابتدائية المكوّنة حديثاً في قضية شيشيلي قراراً يدعو شيشيلي والادعاء إلى صوغ ملاحظتهما بشأن مواصلة الإجراءات في هذه القضية.

٢ - قضية كاراجيتش

١٣ - يتواصل حالياً عرض أدلة الدفاع في محاكمة كاراجيتش. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، كان كاراجيتش قد استعمل حوالي ٢٥٥ ساعة من الساعات الـ ٣٢٥ المخصصة له لتقديم أدلة مما يقرب من ١٨٣ شاهداً في المحكمة. وفي تلك الفترة نفسها، استعمل الادعاء حوالي ٣٠٧ ساعات لاستجواب شهود النفي، واستعملت الدائرة حوالي ٥٠ ساعة لاستجواب الشهود وللمسائل الإجرائية والإدارية. ويواصل كاراجيتش الاعتماد بكثرة على الأدلة الخطية عملاً بالقاعدة ٩٢ مكرراً ثانياً، ويستعمل القليل من الوقت نسبياً للاستجواب الرئيسي. ويزيد الادعاء بشكل تناسبي من الوقت الذي يخصصه لاستجواب شهود النفي شفوياً بشأن الأدلة الخطية، لكنه يواصل إجراء استجواباته للشهود بأكبر قدر ممكن من الكفاءة.

١٤ - وحتى بداية شهر آب/أغسطس ٢٠١٣، كانت الإجراءات الابتدائية، في مرحلة عرض أدلة الدفاع، تتم في الموعد المحدد. لكن في ٢ آب/أغسطس، أمرت الدائرة الابتدائية بتعليق الإجراءات حتى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (تغير هذا التاريخ لاحقاً ليصبح ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر) من أجل إتاحة الوقت لكاراجيتش للرد على قرار دائرة الاستئناف المؤرخ ١١ تموز/يوليه ٢٠١٣ بإعادة التهمة رقم ١ من لائحة الاتهام إلى وضعها السابق. ومن خلال إعادة التهمة رقم ١ المتعلقة بارتكاب إبادة جماعية في عدد من البلديات في البوسنة والهرسك في عام ١٩٩٢، نقضت دائرة الاستئناف حكم البراءة من التهمة الذي سبق أن أصدرته الدائرة الابتدائية في المرحلة المشمولة بالقاعدة ٩٨ مكرراً من الإجراءات.

١٥ - وفي يومي ١٦ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، قدم كاراجيتش طلباً لإعادة استدعاء شهود نفي، وقائمة منقحة للشهود والمستندات المبرزة، على التوالي، ساعياً إلى الحصول على ١٠٠ ساعة إضافية لاستدعاء ما مجموعه ١٣٧ شاهداً فيما يتعلق

بالتهمة ١ (من بينهم ٩١ شاهداً جديداً و ٤٦ شاهداً سبق أن أدلوا بشهاداتهم، لكنهم سيُدلون بشهادات إضافية فيما يتعلق بالتهمة ١). وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، رفضت الدائرة الابتدائية هذا الطلب، مشيرةً إلى أن كارجيتش سبق أن طلب عدداً كبيراً من الشهود والأدلة بشأن التهمة ١. وسمحت الدائرة بتقديم ٢٥ ساعة إضافية لكارجيتش لعرض الأدلة بشأن التهمة ١. وفي حال استمرار عرض الدفاع لحججه بالوتيرة الحالية، ستؤدي إضافة ٢٥ ساعة إلى إطالة الإجراءات حوالي شهر واحد.

١٦ - وعند انتهاء الدفاع من عرض حججه، سيحدد مكتب المدعي العام ما إذا كان سيطلب تقديم عريضة تنفيذ. وعلى نحو ما أُشير إليه في التقرير السابق للمدعي العام، فإن الوضع الذي تكون عليه الوقائع المفصول فيها (التي اعتمد عليها المكتب للحد من حجم الأدلة المدلى بها في دعواه والتي طعن فيها كارجيتش) سيكون عاملاً مؤثراً في طول أي عريضة تنفيذ. ويقدر الادعاء أن يُختتم تقديم الأدلة والمذكرات النهائية في قضية كارجيتش قرابة العطلة الصيفية لعام ٢٠١٤.

١٧ - وتكبد فريق المحاكمة مؤخراً مغادرة عضوين عملاً لفترة طويلة في الفريق الفرعي لسريبرينتسا، ومغادرة موظفين آخرين أيضاً، مما زاد من عبء العمل الكبير أصلاً على أعضاء الفريق المتبقين. وتلقى فريق المحاكمة تعزيزات قصيرة الأمد من موظفي شعبة الاستئناف، ولكن ذلك لا يوفر إلا تخفيفاً جزئياً ومؤقتاً لعبء العمل.

٣ - قضية ملاديتش

١٨ - لا يزال الادعاء يعرض أدلته الرئيسية في محاكمة ملاديتش. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أصدرت دائرة الاستئناف أمراً للدائرة الابتدائية لقضية ملاديتش باعتماد جدول زمني للجلسات ينحصر في أربعة أيام في الأسبوع للفترة المتبقية من عرض أدلة الادعاء، في ضوء الطلب الذي تقدم به ملاديتش لأسباب صحية. ويتوقع الادعاء الانتهاء من عرض أدلته الرئيسية قرابة منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

١٩ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، كان الادعاء قد استعمل حوالي ١٩٣ ساعة من مائتي ساعة مخصصة له لتقديم أدلة من ١٥٩ شاهداً في المحكمة. وقدمت أدلة ١٨٥ من الشهود الآخرين خطياً. واستعمل ملاديتش حوالي ٣٨٧ ساعة لاستجواب شهود الإثبات، واستعملت الدائرة حوالي ١١٥ ساعة لاستجواب الشهود والمسائل الإجرائية والإدارية.

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، قبل ثلاثة من أعضاء فريق المحاكمة في قضية ملاديتش وظائف لدى مؤسسات أخرى. وسيغادر المزيد من الموظفين بحلول نهاية العام. ويجري حالياً اتخاذ تدابير لكفالة ألا يؤدي التناقص في عدد الموظفين إلى تقويض أعمال الفريق.

٤ - قضية هاجيتش

٢١ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، سارت محاكمة هاجيتش بسرعة. وباستثناء عدد صغير من المسائل الإجرائية التي لم تُحسم، انتهى الادعاء من عرض أدلته في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وذلك بعد مرور سنة ويوم واحد على ابتداء المحاكمة. واستنفد الادعاء ما يناهز ١٨٠ ساعة من الساعات الـ ١٨٥ المتاحة لعرض أدلته الرئيسية، أبرز خلالها حوالي ٣٠٢٥ مستندا وعرض ١٢٦ شاهدا، مثلوا شخصا للإدلاء بشهادتهم، أو قدّمت أدلتهم بصيغة كتابية.

٢٢ - وبين ٢٣ و ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أجرت الدائرة الابتدائية زيارة ميدانية إلى مواقع مختلفة في المنطقة ذات الصلة بقضية هاجيتش.

٢٣ - وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، قدّم الادعاء طلبا وحيدا لقبول أدلة بشكل مباشر (دون شهود)، يطلب فيها قبول ٢١٨ وثيقة و ١٧ شريط فيديو قصير. ويجري حالياً النظر في هذا الطلب.

٢٤ - وأبلغت هيئة الدفاع عن هاجيتش الدائرة الابتدائية بأنها ستقدم طلبا شفويا بإصدار حكم بالبراءة عملاً بالمادة ٩٨ مكررا، ولم يحدد تاريخ هذا الطلب بعد. وأمرت الدائرة الابتدائية بأن يشرع الدفاع في عرض حججه بعد أربعة أشهر من تاريخ صدور قرار الدائرة الابتدائية بشأن الطلب المقدم. بموجب المادة ٩٨ مكررا. ولذلك، من المتوقع أن تبدأ هيئة الدفاع عرض حججها في مطلع عام ٢٠١٤.

جيم - الجديد في سير الاستئنافات

٢٥ - في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٣، صدر الحكم في الاستئناف المقدم من الادعاء ضد تبرئة رادوفان كاراجيتش. بموجب القاعدة ٩٨ مكررا من التهمة ١ من لائحة الاتهام المتعلقة بارتكاب إبادة جماعية في بلديات في البوسنة والهرسك في عام ١٩٩٢. وستُعقد أيضا خلال الفترة من ٢ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ جلسة استماع بشأن استئناف الحكم الصادر في قضية بوبوفيتش وآخرين. وبموجب أوامر تحديد المواعيد الصادرة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ستصدر دائرة الاستئناف المعنية بقضية ساينوفيتش وآخرين حكمها

في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أما دائرة الاستئناف المعنية بقضية دورديفيتش فسُتصدر حكمها في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٢٦ - وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، اكتمل تقديم مذكرات الاستئناف في قضية توليمير في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣؛ وفي قضية ستانيشيتش وجوبليانين في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وإضافة إلى ذلك، سيكتمل تقديم مذكرات الاستئناف في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش (صدر الحكم الابتدائي في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣) في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وفضلاً عن ذلك، بدأت إجراءات الاستئناف في قضية برليتش وآخرين التي تشمل عدة متهمين في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بتقديم إخطارات بالاستئناف من قبل الادعاء وبراليك وبوشيتش. وتم تعليق هذه الإجراءات وستستأنف بالنسبة لجميع الأطراف ما إن يُترجم إلى اللغة الإنكليزية الحكم الذي يقع في ٢٧٠٠ صفحة والذي صدر باللغة الفرنسية في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣.

٢٧ - وتواصل شعبة الاستئناف مساعدة أفرقة المحاكمة على تقديم مذكرات بشأن المسائل القانونية الرئيسية، وإعداد المذكرات النهائية للمحاكمات، والبيانات الاستهلالية والختامية، والطلبات، والردود وغيرها من المسائل المرتبطة بالمحاكمات، بما في ذلك المسائل الحساسة زمنياً، مثل الرد العاجل على الطلبات والإفصاح عن مواد. وتواصل شعبة الاستئناف أيضاً القيام بعدة مهام أساسية تتصل بالمحاكمات، منها تلخيص القرارات الجوهرية والإجرائية التي تهم أفرقة المحاكمات وإبلاغهم بها، والمساعدة في إدارة برنامج التدريب الداخلي لمكتب المدعي العام، وإدارة الاجتماعات الدورية التي يعقدها المستشارون القانونيون.

دال - قضايا انتهاك حرمة المحكمة

٢٨ - في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، أيدت دائرة الاستئناف إدانة شيشيلي للمرة الثالثة بتهمة انتهاك حرمة المحكمة. وقضت دائرة الاستئناف برفض الاستئناف المقدم من شيشيلي برمته وأكدت الحكم الصادر ضده بالسجن لمدة سنتين.

هاء - أوامر الإذن بالاطلاع على مواد سرية

٢٩ - ما زال قدر كبير من موارد مكتب المدعي العام يكرّس لضمان التقيد بقرارات الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف التي تأذن للمتهمين بالاطلاع على مواد سرية في القضايا ذات الصلة. ومنذ التقرير الأخير، صدرت ثمانية قرارات وأوامر تتضمن إذنًا بالاطلاع على مواد سرية، استجابةً لتسعة طلبات. وأودع المكتب ٣٤ إشعاراً بالامتثال بشأن ١٠ قضايا جارية ومنتهية. وأنهى المكتب أيضاً أعمال الاستعراض المطلوبة في ٢٢ قراراً حالياً بشأن

سبع قضايا، بينما يلزم القيام بأعمال استعراض متواصلة عملاً بـ ١٧ قراراً حالياً في أربع قضايا (قضية كاراجيتش، وقضية ملاديتش، وقضية بوفوفيتش، وقضية ستانيشيتش وسماتوفيتش).

٣٠ - ولا يزال يتعين على المكتب إنجاز كم هائل من أعمال الاستعراض المتصلة بالاطلاع على مواد سرية فيما يتعلق بمحاكمتي كاراجيتش وملاديتش. وحصل تسعة متهمين في خمس قضايا على إذن مستمر بالاطلاع على مواد سرية في قضية كاراجيتش؛ بينما حصل أربعة متهمين في ثلاث قضايا على إذن مستمر بالاطلاع على مواد سرية في قضية ملاديتش. وإضافة إلى ذلك، حصل أحد المتهمين على إذن مستمر بالاطلاع على مواد سرية في الاستئناف المتعلق بقضية بوفوفيتش، وينتهي مكتب المدعي العام حالياً من أعمال الاستعراض المتبقية بشأن اطلاع ثلاثة متهمين في قضيتين على مواد سرية في قضية ستانيشيتش وسماتوفيتش. وثمة اختلاف بين معايير الإذن بالاطلاع على مواد سرية في كل قرار من هذه القرارات، مما يتطلب القيام باستعراض مستقل ودقيق لكل محضر حربي سري وكل مادة مودعة سرية وكل قرار سري. وستتطلب هذه القرارات إجراء استعراضات مستمرة وإيداع إخطارات دورية طوال مدة المحاكمات.

ثالثاً - تعاون الدول مع مكتب المدعي العام

٣١ - لا يزال مكتب المدعي العام يعتمد على تعاون الدول معه تعاوناً كاملاً حتى يتمكن من إتمام ولايته بنجاح، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة.

التعاون بين دول يوغوسلافيا سابقاً ومكتب المدعي العام

٣٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، طلب مكتب المدعي العام من دول يوغوسلافيا سابقاً، ولا سيما صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك، أن تتعاون معه. وظل مستوى تعاونها مرضياً. وقد تم التأكيد على ذلك خلال الاجتماعات التي عقدها المدعي العام مع المسؤولين في بلغراد خلال الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وفي سراييفو خلال الفترة من ٧ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. واستمر المكتب في التحاور بشكل مباشر مع السلطات الحكومية وغيرها من السلطات في صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك، بما في ذلك المسؤولين في مكاتب الادعاء الوطنية. وواصل المكتبان الميدانيان التابعان لمكتب المدعي العام في سراييفو وبلغراد تيسير الأعمال التي يقوم بها المكتب في البوسنة والهرسك وصربيا.

١ - التعاون بين صربيا ومكتب المدعي العام

٣٣ - تواصل صربيا الاضطلاع بدور هام لضمان الإتمام الناجح لآخر ثلاث محاكمات جارية حاليا. وأكد ممثلو حكومة صربيا من جديد تعهداتهم السابقة بمواصلة التعاون مع مكتب المدعي العام.

(أ) المساعدة في المحاكمات وإجراءات الاستئناف

٣٤ - لا يزال اطلاع مكتب المدعي العام على الوثائق والمحفوظات في صربيا مهماً في الإجراءات الابتدائية وإجراءات الاستئناف الجارية. وأبدت صربيا عناية مستمرة في الرد على طلبات المكتب للحصول على المساعدة. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، أرسل المكتب ١٠ طلبات مساعدة إلى صربيا، منها طلبان لم يُستجب لهما بعد، وإن كان الأجل المحدد لذلك لم ينته بعد. ويواصل المجلس الوطني للتعاون، وهو الهيئة المركزية المسؤولة عن تسهيل الرد على طلبات المساعدة الواردة من المكتب، الاضطلاع بدور قيّم في تنسيق عمل الجهات الحكومية التي تتناول هذه الطلبات.

٣٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفّرت السلطات الصربية التسهيلات الكافية ليتصل المكتب بالشهود، بما في ذلك إتاحة مشولهم أمام المحكمة. فقد بلغت أوامر الحضور في مواعيدها، ونُفذت أوامر المحكمة، وتم الترتيب لإجراء مقابلات مع الشهود. وقدمت الهيئات القانونية وهيئات إنفاذ القانون المختصة، بما في ذلك مكتب المدعي العام المعني بجرائم الحرب، مساعدات قيّمة لمكتب المدعي العام للمحكمة.

٣٦ - وسيواصل المكتب طلب التعاون والدعم من صربيا للقيام بعمله المتصل بالقضايا الجارية وهو واثق من أن السلطات الصربية ستواصل استجابتها السريعة والفعّالة لطلبات المساعدة، وذلك رغم تسارع وتيرة المحاكمات.

(ب) التحقيق في شبكات الهاربين

٣٧ - عقب القبض على آخر الهاربين من العدالة (ملاديتش وهاجيتش)، تعهدت صربيا بالتحقيق مع الأفراد الذين ساعدوهما على أن يظلا طليقين ومقاضاتهم. كما تعهدت صربيا بتقديم معلومات وافية توضّح كيف تمكّن بعض الهاربين من الإفلات من العدالة طوال كل تلك الفترة. ورغم أن جهود صربيا المتعلقة بشبكات الهاربين لا تزال جارية، فإن مكتب المدعي العام يرى أن التحقيقات والملاحقات القضائية الناتجة عنها تتقدم ببطء.

٢ - التعاون بين كرواتيا ومكتب المدعي العام

٣٨ - يواصل المكتب الاعتماد على تعاون كرواتيا حتى يتسنى له إكمال الإجراءات الابتدائية وإجراءات الاستئناف بفعالية. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، أرسل المكتب سبعة طلبات مساعدة إلى كرواتيا وقد ردت عليها جميعا. وأتاحت كرواتيا أيضا إمكانية الاتصال بالشهود والاطلاع على الأدلة على النحو المطلوب. وخلال كامل فترة محاكمة هاجيتش، سرت السلطات المحلية الكرواتية تنظيم عدد من المقابلات عبر الفيديو مكنت شهودا أقعدهم كبر السن أو المرض عن السفر إلى المحكمة من الإدلاء بشهادتهم. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، سرت كرواتيا الزيارات الميدانية التي أجرتها الدائرة الابتدائية المعنية بقضية هاجيتش إلى بعض المواقع في الجزء الشرقي من كرواتيا أشير إليها في لائحة اتهام هاجيتش. وسيواصل المكتب الاعتماد على تعاون كرواتيا في المستقبل.

٣ - التعاون بين البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام

(أ) المساعدة في المحاكمات وإجراءات الاستئناف

٣٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أرسل مكتب المدعي العام خمسة طلبات مساعدة إلى البوسنة والهرسك متعلقة بالمحاكمات وإجراءات الاستئناف الجارية. وما زال اثنان من هذه الطلبات ينتظران الرد ولكن أجل الرد عليهما لم ينته بعد. وردت سلطات البوسنة والهرسك، سواء على مستوى الدولة أو الكيانين، بسرعة وبشكل كافٍ على أغلب طلبات المكتب المتعلقة بالوثائق وبالاطلاع على محفوظات حكومية. وقدمت السلطات أيضا مساعدة قيمة في المسائل المتعلقة بحماية الشهود كما سرت مثول الشهود أمام المحكمة. وسيواصل المكتب الاعتماد على مساعدة مماثلة من البوسنة والهرسك في المستقبل.

(ب) متابعة ملفات التحقيق التي أحالها مكتب المدعي العام إلى البوسنة والهرسك (القضايا من الفئة الثانية)

٤٠ - لا يزال المدعي العام يشعر بالقلق إزاء بطء وتيرة التحقيق والملاحقة القضائية في القضايا من الفئة الثانية التي أحالها مكتب المدعي العام إلى سلطات البوسنة والهرسك في الفترة بين حزيران/يونيه ٢٠٠٥ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ومنذ الفترة المشمولة بآخر تقرير، لم يُحرز إلا تقدّم محدود في هذا الصدد، ولم يتم الانتهاء إلا من ٤ قضايا من أصل ١٣ قضية.

٤١ - وخلال الزيارة التي قام بها المدعي العام إلى سراييفو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، اجتمع المدعي العام مع رئيس هيئة الادعاء في البوسنة والهرسك ومع فريقه لمناقشة مسألة عدم إحراز تقدم كافٍ في القضايا من الفئة الثانية. وتعهد رئيس هيئة الادعاء بإتمام

التحقيقات وبتخاذ قرار بشأن وضع كل قضية من هذه القضايا (أي إذا ما كان يتعين إصدار قرار اتهام أو إغلاق ملف التحقيق أو إنهائه) في حدود نهاية هذه السنة. وسيقوم مكتب المدعي العام برصد هذه الحالة عن كُتب وبتقديم الدعم إلى مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك في هذا الشأن. ومع أن المدعي العام يدرك الصعوبات التي يواجهها مكتب المدعي العام للدولة، فإن استمرار التحقيق في قضايا بعد مرور نحو خمس سنوات على نقل آخر مواد تحقيق إلى البوسنة والهرسك يثير إشكالية كبيرة.

٤ - التعاون بين دول ومنظمات أخرى ومكتب المدعي العام

٤٢ - لا يزال التعاون والدعم الذي تقدمه الدول غير التابعة ليوغوسلافيا السابقة، وكذلك المنظمات الدولية ضروريين لإتمام المحاكمات في القضايا المعروضة على المحكمة بنجاح. والمكتب بحاجة إلى المساعدة للحصول على الوثائق والمعلومات وللاتصال بالشهود، وكذلك في المسائل المتعلقة بحماية الشهود، بما في ذلك تغيير أماكن إقامة الشهود. وهناك أيضا حاجة متزايدة للمساعدة في المحاكمات في قضايا جرائم الحرب المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة.

٤٣ - ويشيد مكتب المدعي العام بالدعم الذي تلقاه خلال الفترة المشمولة بالتقرير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة ووكالاتها، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا.

٤٤ - ويضطلع المجتمع الدولي أيضاً بدور هام في تقديم حوافز لدول يوغوسلافيا السابقة لكي تتعاون مع المحكمة. ولا تزال سياسة الاتحاد الأوروبي التي ترهن إحراز تقدم في طلبات العضوية في الاتحاد بالتعاون التام مع المحكمة، تمثل أداة فعالة لضمان استمرار التعاون مع المحكمة وترسيخ سيادة القانون في يوغوسلافيا السابقة.

رابعا - الانتقال من المحكمة إلى الملاحقات القضائية الوطنية في جرائم الحرب

٤٥ - بالتزامن مع اقتراب موعد إنجاز المحكمة لولايتها، يظل مكتب المدعي العام ملتزماً بتعزيز الملاحقات القضائية الفعالة لجرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة. ويقوم المكتب حالياً بتعزيز دوره في مجال بناء قدرات نظرائه الوطنيين على مواصلة عملية المساءلة التي بدأتها المحكمة. فالملاحقة القضائية الفعالة لجرائم الحرب التي ارتكبت خلال الصراعات التي وقعت في يوغوسلافيا السابقة ضرورية لعملية تقصي الحقائق والمصالحة. وتتوقف المساءلة عن هذه الجرائم على نجاح الملاحقات القضائية الوطنية بقدر ما تتوقف على إنجاز المحكمة والآلية للقضايا الأخيرة بصورة فعالة.

٤٦ - وإذا كان بعض التقدم قد أحرز في الملاحظات القضائية المتعلقة بجرائم الحرب في بلدان يوغوسلافيا السابقة، فلا تزال هناك صعوبات كبيرة، ولا سيما في البوسنة والهرسك.

ألف - التحديات التي تواجه أعمال المساءلة عن جرائم الحرب في البوسنة والهرسك

٤٧ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، كان تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب في البوسنة والهرسك محدودا. فقد تحقق بعض التقدم في معالجة القضايا المتراكمة على مستوى الدولة، ولا سيما من خلال إحالة القضايا من مستوى الدولة إلى نطاق الاختصاص القضائي لكل من الكيانين، أو إلى صربيا وكرواتيا عملا بالبروتوكولين المبرمين مؤخرا بين البوسنة والهرسك وهذين البلدين بشأن التعاون في محاكمة مرتكبي جرائم الحرب. غير أنه لن يتم الوفاء بالمواعيد النهائية المحددة للاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب.

٤٨ - وأسفرت إحالة قضايا إلى الهيئات القضائية للكيانين عن انخفاض الكم الكبير المتراكم من القضايا في مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك. ومع ذلك، ما زال يلزم فعل الكثير لضمان معالجة القضايا على النحو الواجب وللتدليل على أن عملية الإحالة ليست عملية ورقية فحسب. وتشير المعلومات المقدمة إلى المدعي العام خلال زيارته الأخيرة لسراييفو إلى أن بعض القضايا المحالة إلى هيئات قضائية أدنى هي الآن في طور الإحالة إلى مستوى الدولة. وأعرب المدعي العام عن القلق من أن مكتب المدعي العام، منذ إحالة القضايا من محكمة الدولة إلى مستوى الكيانين، لم يتلق أي طلبات للمساعدة من السلطات على مستوى الكيانين. وكان يتوقع لمثل هذه الطلبات أن تكون بمثابة إجراء متبع في القضايا التي يبت فيها حاليا. وعموما، يبدو أن تقدما محدودا قد أحرزته الهيئات القضائية على مستوى الكيانين، وأنه لا يزال يوجد كم كبير من القضايا المتأخرة.

٤٩ - ولن تكون الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب فعالة على مستوى الكيانين ما لم توفر السلطات المسؤولة ما يكفي من الموارد والموظفين والمرافق. وستكون إحالة القضايا من مستوى الدولة غير ذات جدوى إذا لم يصاحب ذلك توفير ما يكفي من الموارد. وينبغي زيادة الاهتمام بضمان أن تُجهز محاكم الكيانين المتلقية للقضايا ومكتب الادعاء العام فيهما تجهيزا كافيا لمعالجة عبء العمل المتزايد.

٥٠ - وسيشكل اتباع البوسنة والهرسك منهجا موحدا وشاملا للتدريب على الملاحقة القضائية لجرائم الحرب خطوة حاسمة صوب زيادة فعالية المقاضاة على مستوى الكيانين. وينبغي أن تقوم هيئات مركزية مأذون لها بتنظيم أنشطة تدريب على المستوى الوطني بوضع برنامج تدريبي في هذا الشأن. وينبغي أن يكون التمويل الإضافي من الشركاء الدوليين مشروطا بإنجاز التدريب المركزي الشامل. وقد وردت هذه التوصية في تقرير خبير مكتب

المدعي العام المتعلق بالاحتياجات التدريبية للتحقيق في جرائم الحرب في البوسنة والهرسك ومحاكمة مرتكبيها، والذي عُمِّم على المجتمع الدولي والسلطات المعنية في البوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير (انظر الفقرتين ٦٧ و ٦٨ أدناه). ويتضمن ذلك التقرير معلومات هامة للاسترشاد بها لدى اتخاذ إجراءات مستقبلا.

باء - التحقيق في حالات الأشخاص المفقودين والتعرف عليهم

٥١ - تشكل مسألة الأشخاص المفقودين تحديا كبيرا آخر. ولا بد من اتخاذ إجراءات لتسريع البحث عن المقابر الجماعية واستخراج ما بها من رفات ثم تحديد هويته. ويشكل حل هذه المسألة أمرا أساسيا في تحقيق المصالحة في يوغوسلافيا السابقة. ويجب تحديد هويات جميع الضحايا، وهم يستحقون الدفن الكريم. وينبغي للسلطات في المنطقة أن تركز بشدة على التحقيق في حالات الأشخاص المفقودين وتحديد هوياتهم. ويعرب المدعي العام، في هذا الصدد، عن تقديره وتأييده الكامل لعمل اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين في يوغوسلافيا السابقة. فقد كان لعملها دور هام في إقامة المساءلة عن الفظائع الجماعية المرتكبة خلال الصراع، وإسهام كبير في تحقيق المصالحة في المنطقة.

٥٢ - فمُنذ أيلول/سبتمبر، تقوم اللجنة جنبا إلى جنب مع السلطات الوطنية باستخراج الرفات من المقبرة الجماعية المكتشفة حديثا في توماشيتسا، وهي إحدى أكبر المقابر الجماعية في شمال غرب البوسنة والهرسك. وقد تم استخراج رفات ٤٧٤ جثة ويتوقع أن يرتفع العدد مع استمرار عمليات الاستخراج. وتقع المقبرة الجماعية في بلدية بريدور، المشمولة بقرار الاتهام ضد كل رادوفان كاراجيتش وراتكو ملاديتش. وهذا الاكتشاف يمكن أن يشكل دليلا جديدا هاما في القضيتين. وهنا أيضا من المهم للغاية، لضحايا الجرائم وأسرهم على حد سواء، تحديد هويات الضحايا والدفن اللائق لجثثهم.

جيم - التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة في التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بجرائم الحرب

٥٣ - يواصل مكتب المدعي العام التشجيع على تحسين التعاون الإقليمي في المسائل المتعلقة بجرائم الحرب كأداة أساسية لمكافحة الإفلات من العقاب في يوغوسلافيا السابقة. ويسر المدعي العام أن ينوه بالبروتوكول المتعلق بالتعاون في مقاضاة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية المبرم في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بين مكتي المدعي العام في البوسنة والهرسك وكرواتيا. ويعزز هذا التطور التقدم المحرز في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بإبرام البروتوكول بين مكتي المدعي العام في البوسنة والهرسك

وفي صربيا المتعلق بالتعاون في قضايا جرائم الحرب، وهو دليل إضافي على تعزيز التعاون في المنطقة. وحلال الاجتماعات التي عقدها المدعي العام مع ممثلي المكتبين المعنيين، أُبلغ بأن اجتماعات منتظمة بين المكتبين قد عُقدت وأنه تم تبادل مواد متعلقة بعدد من القضايا. وعلى وجه الخصوص، تقدم أغلبية رابطات الضحايا في البوسنة والهرسك الدعم لهذه العملية. ويكتسب الدعم الذي تقدمه هذه الرابطات أهمية حيوية في قضايا جرائم الحرب، نظرا لأهمية شهادات الضحايا. وما زال يتعين معرفة ما إذا كانت هذه المبادرة ستترجم إلى حالات ملموسة، ويجب أن تخضع تلك العملية لتمحيص دقيق.

٥٤ - وستبقى التحديات ماثلة على المستوى القضائي ما لم يتم إجراء إصلاحات. فما زالت المؤسسات القضائية في يوغوسلافيا السابقة تواجه تحديات خطيرة في تنسيق أنشطتها، مثل الحواجز القانونية أمام تسليم المشتبه فيهم، التي تعرقل إجراء التحقيقات والملاحقة القضائية الفعالة. ولا تزال مقاضاة مرتكبي جرائم الحرب تمثل مسألة حساسة في جميع بلدان يوغوسلافيا السابقة، وستظل تعكر صفو العلاقات بين البلدان. وفي حين يعرب المدعون العامون في بلدان المنطقة عن الالتزام بتحسين التعاون فيما بين الدول، فإنه يتعين اتخاذ إجراءات عاجلة على الصعيدين السياسي والتنفيذي لإحداث تغير جوهري.

٥٥ - ويكرر المدعي العام الإعراب عن قلقه إزاء اعتماد الحكومة الكرواتية السابقة لقانون يلغي جميع قرارات الاتهام الصادرة عن السلطات الصربية ضد مواطنين من كرواتيا. إذ إن هذه المبادرة التشريعية، في حال إقرارها من المحكمة الدستورية الكرواتية، ستقوض التعاون الإقليمي في المسائل المتعلقة بجرائم الحرب.

دال - الدعم المقدم من مكتب المدعي العام لمقاضاة مرتكبي جرائم الحرب على المستوى الوطني

٥٦ - يواصل مكتب المدعي العام تكثيف جهوده الرامية إلى مساعدة بلدان يوغوسلافيا السابقة على التعامل بنجاح أكبر مع القضايا المتبقية المتعلقة بجرائم الحرب. ويقود الفريق المعني بشؤون الانتقال، في إطار توجيهات المدعي العام، جهود المكتب الرامية إلى تيسير العمل في القضايا المتعلقة بجرائم الحرب المعروضة على المحاكم المحلية، وذلك من خلال نقل المعلومات والخبرات.

١ - الاطلاع على المعلومات المسجلة في قواعد بيانات مكتب المدعي العام وفي سجلات قضايا المحكمة

٥٧ - واصل المكتب، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تقديم معلومات لمساعدة الهيئات القضائية الوطنية على مقاضاة مرتكبي الجرائم الناشئة عن النزاع في يوغوسلافيا السابقة. وإضافة إلى ذلك، واعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، تولى فرع لاهاي لآلية تصريف الأعمال المسؤولية عن طلبات المساعدة فيما يتعلق بالقضايا المنجزة للمحكمة. وواصل موظفو المحكمة تقديم المساعدة لموظفي الآلية (عن طريق قيامهم بدور مزدوج) في التعامل مع طلبات المساعدة.

٥٨ - وفيما يتعلق بطلبات المساعدة التي تعامل معها مكتب المدعي العام، ففي الفترة من ١٦ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، تلقى المكتب ٢٥ طلباً جديداً من طلبات المساعدة الواردة. وكان من ضمن هذه الطلبات الجديدة ٢١ طلباً قدمتها السلطات القضائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة. وجاءت غالبية هذه الطلبات (٩ طلبات) من البوسنة والهرسك، في حين وردت ستة طلبات من كرواتيا، وستة طلبات من صربيا. وكان بعض هذه الطلبات مسهباً، فاقضى الرد عليها الإفصاح عن مواد تقع في مئات الصفحات. واضطلع المدعون العامون المعنيون بالاتصال الذين يمارسون مهامهم في يوغوسلافيا السابقة ويعملون مع مكتب المدعي العام بدور رئيسي في تيسير إعداد الردود على هذه الطلبات. وبلغ عدد الطلبات المقدمة من مكاتب المدعين العامين ومن أجهزة إنفاذ القانون في دول أخرى أربعة طلبات.

٥٩ - وفي الفترة نفسها، ردّ مكتب المدعي العام على ما مجموعه ١٥ طلباً من طلبات الحصول على المساعدة. ويتصل ١٢ رداً من تلك الردود بطلبات مقدّمة من السلطات القضائية في يوغوسلافيا السابقة. وتم الرد على جميع الطلبات التسعة الواردة من البوسنة والهرسك. وإضافة إلى ذلك، فقد أرسل ردّان إلى كرواتيا وردّ واحد إلى صربيا. وأُرسلت ثلاثة ردود إلى السلطات القضائية وأجهزة إنفاذ القانون في دول أخرى.

٦٠ - وفي الفترة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، رد مكتب المدعي العام على طلبين مقدّمين بموجب القاعدة ٧٥ (حاء) من السلطات القضائية في المنطقة، كما قدم طلباً واحداً بموجب القاعدة ٧٥ (زاي). واعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، تولت الآلية المسؤولية عن الدعاوى القضائية المتعلقة بالاطلاع على مواد سرية من القضايا المشمولة بالقاعدة ٧٥ (حاء) و (زاي).

٦١ - وكما هو الحال في الفترة السابقة، فإن السلطات على مستوى الدولة هي التي قدمت دون غيرها في البوسنة والهرسك طلبات للحصول على المساعدة من مكتب المدعي

العام. وعلى النحو المشار إليه أعلاه، فلم يرد أي طلب من طلبات الحصول على معلومات من السلطات على مستوى الكيانين حتى تاريخه، على الرغم من زيادة مسؤولياتها المتعلقة بالملاحقة القضائية لمرتكبي جرائم الحرب. ولتعزيز فرص الاطلاع على مواد المحكمة بمزيد من الفعالية، بما في ذلك قواعد بيانات الأدلة بمكتب المدعي العام، فقد أقام المكتب حلقة دراسية في سرايفو في حزيران/يونيه عام ٢٠١٣ لتقديم المشورة والتوجيه العمليين للسلطات القضائية على مستوى الكيانين. وعقدت، في تشرين الثاني/نوفمبر في كل من بانيا لوكا وسرايفو، دورة تدريبية تكميلية متعمقة وعملية بشأن كيفية الاطلاع على قاعدة بيانات المكتب التي تحوي أكثر من ٩ ملايين صفحة من الوثائق. وشارك في هذا التدريب ما يزيد على ٣٠ مسؤولاً قضائياً من مؤسسات قضائية على مستوى الكيانين/المقاطعات. ويعرب المكتب عن امتنانه للاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لما قدماه من دعم مالي لهاتين الدورتين التدريبيتين.

٢ - نقل الخبرات

٦٢ - دخل المشروع المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة لتدريب المدعين العامين الوطنيين والفنيين الشباب في يوغوسلافيا السابقة عامه الخامس من التنفيذ، وما زال يشكل عنصراً محورياً من عناصر استراتيجية مكتب المدعي العام الرامية إلى تعزيز قدرات نظم العدالة الجنائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة على التعامل مع قضايا جرائم الحرب. ويستطيع ثلاثة مدعين عامين معنيين بالاتصال من المنطقة (واحد من البوسنة والهرسك، وآخر من كرواتيا، وثالث من صربيا) يعملون مع المكتب في لاهاي، الاطلاع على قواعد بيانات معينة خاصة بالمكتب، وعلى إرشادات بشأن منهجيات البحث المستخدمة في المكتب. ويمكن لهم أيضاً التشاور مع الخبراء الداخليين بشأن المسائل ذات الصلة، ويقومون بدور جهات اتصال للمدعين العامين الآخرين العاملين في المنطقة. ويسهل وجودهم ضمن مكتب المدعي العام إلى حد كبير الاتصالات بين أفرقة المحكمة ومكاتب الادعاء العام المحلية في البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا. ويوجد لدى هؤلاء المدعين العامين المعنيين بالاتصال إلمام بالإجراءات على الجانبين وبالتحقيقات (المحلية) الجارية. وبما أن المحكمة ومكاتب الادعاء العام المحلية تقومان، في كثير من الأحيان، بالتحقيق في مجالات وجرائم متداخلة (وإن كان ذلك فيما يتعلق بمستوى مختلف للمسؤولية الجنائية)، فإن العديد من الشهود والوثائق لها أهميتها في التحقيقات على المستويين. ويكتسي تبادل المعلومات أهمية حيوية في جميع القضايا.

٦٣ - ويتضمن جزء آخر من المشروع المذكور استخدام اختصاصيين قانونيين شباب من يوغوسلافيا السابقة من المعنيين بقضايا جرائم الحرب للعمل كمدرّبين داخليين

في مكتب المدعي العام في لاهاي. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بدأت مجموعة جديدة من ١٠ اختصاصيين قانونيين شباب من البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا فترتهم التدريبية التي تستغرق ستة أشهر. كما يدعى أعضاء هذه المجموعة أثناء مكوثهم في لاهاي، إلى حضور محاضرات وعروض بيانية بشأن مواضيع متصلة بعمل المكتب وعمل المحكمة بصفة عامة. ويأمل المكتب، باستثماره في تعليم وتدريب هؤلاء الاختصاصيين القانونيين الشباب، في أن ينقل الخبرات التي يمكن أن تبيّن قدرات المؤسسات المحلية على إحراز تقدم في قضايا جرائم الحرب التي تنظر فيها.

٦٤ - ولا تزال جودة العمل الذي يقوم به الاختصاصيون القانونيون القادمون من بلدان المنطقة العاملون مع موظفي مكتب المدعي العام في لاهاي، وكفاءتهم المهنية، ودرجة تفانيهم في العمل، مرتفعة. ويؤدي المشاركون في المشروع قدرة على التعلم السريع والاستفادة القصوى من الفرص المتاحة لهم في المكتب. وتؤكد الملاحظات التي وردت من جميع الجهات المرتبطة بالمشروع قيمته في بناء القدرات المستقبلية لبلدان يوغوسلافيا السابقة على التعامل بفعالية مع القضايا المعقدة المتعلقة بجرائم الحرب. ومما يبين قيمة المشروع بدرجة أكبر قيام الاتحاد الأوروبي في نيسان/أبريل ٢٠١٣ بتمديد تمويله للمشروع إلى نهاية عام ٢٠١٤. ولا زال المكتب يشعر بالامتنان للاتحاد الأوروبي لما يقدمه من دعم مستمر.

٦٥ - وقام مكتب المدعي العام، مستثمرا النجاح الذي حققته البرامج القائمة، بتحديد سبل أخرى تتيح نقل خبراته إلى السلطات الإقليمية. ومثلما ذكر في التقارير السابقة للمدعي العام، يقوم المكتب بإعداد ورقة لتسجيل أفضل ممارساته ودروسه المستفادة في مجال مقاضاة مرتكبي جرائم العنف الجنسي. وستصمم الورقة أيضا مع مراعاة التركيز على جانب بناء القدرات. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أكمل المكتب المرحلة الأولى من هذا المشروع، مستفيدا من التمويل الذي قدمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وبعد إجراء مشاورات متعمقة مع موظفي المحكمة الحاليين والسابقين الذين عملوا في المحاكمات المتعلقة بجرائم العنف الجنسي، يقوم المكتب بتجميع وثائق تكونت على مدى السنوات العشرين الماضية سيسترشد بها في وضع مضمون هذا الدليل وستشكل جزءا لا يتجزأ من محفوظات المكتب ومن نقله للمعرفة. وسوف يساهم جمع هذه الوثائق وتوحيدها في إيجاد مورد عملي يعكس تحديدا خبرة المحكمة، مع استمرار التركيز على بناء القدرات في الوقت ذاته. وعلاوة على ذلك، أسهم مكتب المدعي العام في مشروع تراث مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بشأن جرائم العنف الجنسي.

٣ - تقييم الاحتياجات الإقليمية في مجال التدريب

٦٦ - لا تزال مشاركة موظفي مكتب المدعي العام في مبادرات التدريب الإقليمية تمثل وسيلة متزايدة الأهمية لنقل خبرات المكتب إلى المدعين العامين في المنطقة وغيرهم من العاملين على قضايا متعلقة بجرائم حرب على الصعيد الوطني في يوغوسلافيا السابقة. ويشغل المكتب، بفضل ما يملكه من خبرة ومعارف باللغة الأهمية اكتسبها على مدى العقدين الماضيين، مركزا فريدا يؤهله لتوفير التدريب لنظرائه في المنطقة. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصل المكتب تكثيف جهوده لضمان وضع برنامج تدريب إقليمي منسق وفعال يستفيد إلى أقصى حد من خبرات المكتب الداخلية ودروسه المستخلصة.

٦٧ - وعلى وجه التحديد، ومنذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، وضع المكتب، بمساعدة من أحد كبار الخبراء وبالتشاور مع شركائه الدوليين الرئيسيين (بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، الصيغة النهائية لتقريره الذي يقيم فيه الاحتياجات التدريبية للموظفين الذين يتعاملون مع قضايا جرائم الحرب في البوسنة والهرسك. وقد جرى توزيع ترجمة هذا التقرير باللغات البوسنية/الكرواتية/الصلبية على السلطات المعنية في البوسنة والهرسك.

٦٨ - ويقترح التقرير وضع استراتيجية منسقة وفعالة لتحسين الإجراءات الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب عن طريق إنشاء برنامج تدريب منظم وشامل يتضمن آليات متابعة تكفل ديمومة أثره. وسيكون البرنامج إلزاميا للمدعين العامين والقضاة ومحامي الدفاع، وسيتم تنظيمه عبر هيئات التدريب الوطنية بالتنسيق مع الوكالات الدولية. وستشمل مجالات التدريب متطلبات إثبات وقوع جريمة حرب؛ وتنظيم تحقيق؛ والجرائم المشتعلة على عنف جنسي؛ والالتزامات المتعلقة بالإفصاح؛ والحصول على أدلة المحكمة واستخدامها؛ وأساليب إجراء مقابلات مع الشهود، بمن فيهم الشهود المعرضون للخطر؛ وحماية الشهود؛ وإغلاق التحقيقات؛ والصياغة القانونية؛ وإجراءات المحاكمات وأنشطة الدعوة المتصلة بها؛ والاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات، وغيرها من المواضيع الوثيقة الصلة.

٤ - الوسائل الأخرى لبناء القدرات

٦٩ - واصل الاتحاد الأوروبي جهوده الرامية إلى دعم تنفيذ استراتيجية البوسنة والهرسك الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب كجزء من الحوار المنظم بشأن العدالة الجارية في إطار اتفاق عملية الاستقرار والانتساب لتوسيع عضوية الاتحاد الأوروبي. وشارك أيضا ممثلو المحكمة في اجتماعات الفريق الاستشاري التي تدعو إلى عقد مفاوضات مكاتب الاتحاد الأوروبي في بروكسل. ويأمل المدعي العام في أن تشهد الشهور المقبلة، من خلال الحوار المنظم وغيره

من الآليات الرامية إلى بناء القدرات، إحراز تقدم أكبر في تنفيذ استراتيجية البوسنة والهرسك الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب.

خامسا - تخفيض ملاك العاملين

ألف - تخفيض عدد الوظائف في مكتب المدعي العام ودعم موظفي المكتب في عمليات التحول الوظيفي

٧٠ - يضم مكتب المدعي العام حاليا ما مجموعه ١٧٥ موظفا. وسيخفض عدد الوظائف في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل بواقع ٨٩ وظيفة. ومع انخفاض الملاك الوظيفي، يقوم المكتب في الوقت الراهن بإعادة تنظيم حيزه المكتبي لتيسير تجميع كل عمليات المحكمة في نهاية المطاف في مبنى واحد.

٧١ - ويواصل المكتب العمل دعمه النشاط للتدابير الرامية إلى مساعدة الموظفين على الانتقال من عملهم في المحكمة إلى الخطوة التالية في حياتهم الوظيفية. وقد أصبح عدد كبير من موظفي المكتب على درجة عالية من التخصص في التحقيقات والملاحقات القضائية الجنائية الدولية، ولكنهم لا يجدون إلا فرصا قليلة لمواصلة العمل في هذا المجال. ومن مصلحة المجتمع الدولي أن يكفل عدم هدر الخبرة المتراكمة في مكتب المدعي العام، وأن تُستخدم بدلا من ذلك في مساعي السلام والعدالة والمساءلة وإقرار سيادة القانون في المستقبل بعد إغلاق المحكمة. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، دعم المكتب تدريب موظفيه لتمكينهم من أن يصبحوا أعضاء مسجلين في قائمة الأفراد المتاحين للعمل في لجان التحقيق في إطار الاستجابة السريعة في مجال العدالة. ودعم المكتب أيضا المبادرات الجارية التي تقوم بها المحكمة لمساعدة الموظفين، مثل تقديم المشورة الوظيفية، بمعرفة مكتب الانتقال الوظيفي المنشأ حديثا، وغير ذلك من فرص التدريب، ويرحب بالجهود الرامية إلى توسيع نطاق المبادرات المتاحة للموظفين.

٧٢ - ويقر المكتب بما تكتسبه آليات دعم موظفيه من أهمية خاصة في هذه المرحلة النهائية التي يخضع فيها الموظفون لضغوط شديدة لتحمل أعباء عمل أكبر من أي وقت مضى من أجل إنجاز ولاية المحكمة، في الوقت الذي يتعين عليهم فيه أيضا الاستعداد للانتقال إلى مرحلة من حياتهم المهنية يكتنفها الغموض بعد انتهاء عملهم في المحكمة. وحيث أن عددا كبيرا من موظفي المكتب تعرضوا لصدمات بالغة الشدة من خلال عملهم المتعلق بالتحقيقات في الفضائح المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة والملاحقة القضائية عليها، فإن المكتب يتخذ خطوات من أجل كفالة توفر الدعم اللازم الذي يتيح لهم التعامل مع الصدمات الثانوية.

باء - دعم الآلية (فرع لاهاي) وتقاسم الموارد معها

٧٣ - بدأ فرع لاهاي لآلية تصريف الأعمال المتبقية يمارس عمله في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وسوف يتزامن وجود مكتب المدعي العام للمحكمة ومكتب المدعي العام للآلية في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وخلال هذه الفترة، سوف يواصل مكتب المدعي العام للمحكمة تقديم الدعم لمكتب المدعي العام للآلية وتقاسم الموارد معه، خصوصا في مجال تقديم المساعدة للسلطات الوطنية، بما في ذلك الطلبات الواردة لتقديم المساعدة غير المتعلقة بالمحاكمات الجارية، والمسائل المتصلة بحماية الشهود، مثل الإجراء المتعلق بتنويع تدابير الحماية عملا بالقاعدة ٧٥ (زاي) و (حاء).

سادسا - خاتمة

٧٤ - في الفترة المشمولة بهذا التقرير، ظل المكتب يركز بحزم على التحديات الراهنة لكفالة استمرار المحكمة في تطبيق أعلى معايير العدالة الدولية في الوقت الذي تنجز فيه ولايتها بنجاح.

٧٥ - وتكتسي الملاحظات القضائية المتسمة بالفعالية والكفاءة في جرائم الحرب أهمية بالغة لعملية تقصي الحقائق والمصالحة في منطقة يوغوسلافيا السابقة، وستكون هذه الملاحظات عنصرا حيويا في إرث المحكمة. ولا تزال توجد صعوبات كبيرة فيما يتعلق بالملاحظات القضائية الإقليمية، خصوصا في البوسنة والهرسك. ومن أجل كفالة تعظيم إسهام المحكمة في السلام والعدالة والمصالحة في المنطقة، سيواصل مكتب المدعي العام التشجيع على إحداث تحسين جذري لطريقة تعامل سلطات يوغوسلافيا السابقة مع قضايا جرائم الحرب الوطنية. وإضافة إلى ذلك، سيواصل المكتب اتخاذ تدابير إضافية لبناء القدرات الوطنية المتعلقة بقضايا جرائم الحرب.

٧٦ - ويأمل المكتب أيضا في حدوث تحسين مستمر في التعاون الإقليمي بشأن المسائل المتصلة بجرائم الحرب.

٧٧ - وستشهد الفترة المشمولة بالتقرير المقبل إحراز مزيد من التقدم صوب إنجاز المحاكمات المتبقية للمحكمة وعبئا أكبر من حالات الاستئناف. وفي الوقت نفسه، سيحدث تخفيض كبير في ملاك وظائف مكتب المدعي العام. وحتى يكفل المكتب إنجاز ولايته بنجاح، فإنه سيواصل تخصيص الموارد بصورة مرنة من أجل الإدارة الفعالة للعمل في كل من المحاكمات والاستئنافات. وسيواصل المكتب أيضا دعم مكتب المدعي العام للآلية (فرع لاهاي) وتقاسم الموارد معه من أجل كفالة انتقال ناجح لمهامه.

الضمائم

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

الضميمة الأولى

ألف - الأحكام الابتدائية، للفترة من ١٦ أيار/مايو إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (لكل فرد على حدة)

الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثل لأول مرة	الحكم الابتدائي
فرانكو سيماتوفيتش	قائد وحدة العمليات الخاصة، أجهزة أمن الدولة، جمهورية صربيا	٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣	٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣ براءة
يوفيتشا شتانيشيتش	رئيس أجهزة أمن الدولة، جمهورية صربيا	١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣	٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣ براءة
يدرانكو برليتش	رئيس جمهورية هرسك - بوسنة الكرواتية	٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣ حكم عليه بالسجن لمدة ٢٥ سنة
برونو ستويتش	المسؤول عن وزارة الدفاع، جمهورية هرسك - بوسنة الكرواتية	٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣ حكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ سنة
ميليفوي بيتكوفيتش	نائب القائد العام، مجلس الدفاع الكرواتي	٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣ حكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ سنة
فالنتين تشوريتش	رئيس إدارة الشرطة العسكرية، مجلس الدفاع الكرواتي	٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣ حكم عليه بالسجن لمدة ١٦ سنة
بريسلاف بوشيتش	قائد الشرطة العسكرية، مجلس الدفاع الكرواتي	٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣ حكم عليه بالسجن لمدة ١٠ سنوات
سلوبودان برالياك	مساعد وزير الدفاع، جمهورية هرسك - بوسنة الكرواتية	٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣ حكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ سنة

باء - أحكام الاستئناف، للفترة من ١٦ أيار/مايو إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (لكل فرد على حدة)

الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثل لأول مرة	حكم الاستئناف
رادوفان كاراجيتش	رئيس جمهورية صربسكا	٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨	١١ تموز/يوليه ٢٠١٣ (حكم استئناف بموجب القاعدة ٩٨ مكررا)

الضميمة الثانية

ألف - الأشخاص الموجودون قيد المحاكمة في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٣

الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثل لأول مرة	بدء المحاكمة
فويسلاف شيشيلي	رئيس الحزب الراديكالي الصربي	٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣	بدأت المحاكمة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧
رادوفان كاراجيتش	رئيس جمهورية صربسكا	٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨	بدأت المحاكمة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩
راتكو ملاديتش	قائد الأركان العامة، جيش صرب البوسنة	٣ حزيران/يونيه ٢٠١١	بدأت المحاكمة في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢
غوران هاجيتش	رئيس مقاطعة سلافونيا وبارانيا وسرم الغريبة الصربية المتمتعة بالحكم الذاتي	٢٥ تموز/يوليه ٢٠١١	بدأت المحاكمة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

باء - الأشخاص الموجودون قيد الاستئناف في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٣

الاسم	المنصب السابق	تاريخ الحكم الابتدائي
فلاستيمير دورديفيتش	مساعد وزير الداخلية في صربيا ورئيس إدارة الأمن العام بالوزارة	٢٣ شباط/فبراير ٢٠١١
فويادين بوبوفيتش	مقدم، رئيس أمن فيلق درينا بجيش صرب البوسنة	١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠
ليوبيشا بيرا	عقيد، رئيس جهاز الأمن، الأركان العامة، جيش صرب البوسنة	١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠
دراغو نيكوليتش	ملازم ثان، عمل رئيسا لجهاز الأمن في لواء زفورنك، جيش صرب البوسنة	١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠
راديفوي ميليتيتش	رئيس إدارة العمليات والتدريب، جيش صرب البوسنة	١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠
فينكو باندورفيتش	مقدم، قائد لواء زفورنك، فيلق درينا، جيش صرب البوسنة	١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠
نيكولا شاينوفيتش	نائب رئيس وزراء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩
نيوبيشا بافكوفيتش	قائد الجيش الثالث للقوات المسلحة اليوغوسلافية ورئيس أركانها العامة	٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩
فلاديمير لازاريفيتش	رئيس أركان/قائد لواء بريشتينا التابع للجيش اليوغوسلافي؛ رئيس أركان/قائد الجيش الثالث للقوات المسلحة اليوغوسلافية	٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩
سريتين لوكيتش	رئيس أركان وزارة الداخلية الصربية لشؤون كوسوفو وميتوهيا	٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩
ميتشو ستانينيتش	وزير الداخلية، جمهورية صربسكا	٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣
ستويان جوبليانين	رئيس أو قائد المركز الإقليمي للأجهزة الأمنية الذي يشغله الصرب، بانيا لوكا	٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣
زدرافكو تولمير	مساعد قائد الاستخبارات والأمن، الأركان العامة، جيش صرب البوسنة	١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢
يدرانكو برليتش*	رئيس جمهورية هرسك - بوسنة الكرواتية	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣
برونو ستويتش*	المسؤول عن وزارة الدفاع، جمهورية هرسك - بوسنة الكرواتية	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣
ميليفوي بيتكوفيتش*	نائب القائد العام، مجلس الدفاع الكرواتي	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣

* أودع هذا الفرد طلبا بمنحه مهلة أطول لتقديم إخطار الاستئناف.

الاسم	المنصب السابق	تاريخ الحكم الابتدائي
فالنتين تشوريتش*	رئيس إدارة الشرطة العسكرية، مجلس الدفاع الكرواتي	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣
بريسلاف بوشيتش	قائد الشرطة العسكرية، مجلس الدفاع الكرواتي	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣
سلوبودان برالياك	مساعد وزير الدفاع، جمهورية هرسك - بوسنة الكرواتية	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣
فرانكو سيماتوفيتش	قائد وحدة العمليات الخاصة، أجهزة أمن الدولة، جمهورية صربيا	٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣
يوفيتشا شتانيشيتش	رئيس أجهزة أمن الدولة، جمهورية صربيا	٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣

جيم - الأحكام الابتدائية في تهمة انتهاك حرمة المحكمة، للفترة من ١٦ أيار/مايو إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (لكل فرد على حدة)

الاسم	المنصب السابق	تاريخ صدور الأمر (بدلاً من قرار الاتهام)	الحكم الابتدائي
راديسلاف كرسيتش	قائدة فيلق درينا، جيش صرب البوسنة	٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣	١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣ براءة من تهمة انتهاك حرمة المحكمة

دال - أحكام الاستئناف في تهمة انتهاك حرمة المحكمة، للفترة من ١٦ أيار/مايو إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (لكل فرد على حدة)

الاسم	المنصب السابق	تاريخ الحكم الابتدائي في تهمة انتهاك حرمة المحكمة	حكم الاستئناف
فويسلاف شيشيلي	رئيس الحزب الراديكالي الصربي	٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢	٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣ حكم عليه بالسجن لمدة سنتين

الضميمة الثالثة

الإجراءات التي تم الانتهاء منها في الفترة من ١٦ أيار/مايو إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

ألف - الأحكام الابتدائية الصادرة في الفترة من ١٦ أيار/مايو إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣
 جيم - استئنافات الأحكام الصادرة في الفترة من ١٦ أيار/مايو إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

كاراجيتش IT-95-5/18-AR98bis.1
 (١١ تموز/يوليه)

١ - برليتش وآخرون IT-04-74-T
 (٢٩ أيار/مايو)

٢ - ستانيشيتش وسيماتوفيتش IT-03-69-T
 (٣٠ أيار/مايو)

باء - الأحكام الصادرة في تهمة انتهاك حرمة المحكمة في الفترة من ١٦ أيار/مايو إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣
 دال - استئنافات الأحكام الصادرة في تهمة انتهاك حرمة المحكمة في الفترة من ١٦ أيار/مايو إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

شيشيلي IT-03-67-R77.4-A
 (٣٠ أيار/مايو)

١ - كرسيتش IT-95-5/18-R77.3
 (١٨ تموز/يوليه)

هاء - القرارات العارضة النهائية الصادرة في الفترة من ١٦ أيار/مايو إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

١ - كاراجيتش IT-95-5/18-AR98bis.1
 (١٢ أيلول/سبتمبر)

٢ - كاراجيتش IT-95-5/18-Ar73.12
 (٢٠ أيلول/سبتمبر)

٣ - ملاديتش IT-09-92-Ar73.3
 (٢٢ تشرين الأول/أكتوبر)

٤ - ملاديتش IT-09-92-Ar73.3
 (١٢ تشرين الثاني/نوفمبر)

٥ - كاراجيتش IT-95-5/5-Ar73.11
 (١٣ تشرين الثاني/نوفمبر)

واو - قرارات إعادة النظر والإحالة وقرارات الاستئناف الأخرى الصادرة في الفترة من ١٦ أيار/مايو إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

لو كيتش ولوكيتش IT-98-32/1-A
 (٣٠ آب/أغسطس)

الضميمة الرابعة

الإجراءات الجارية في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

ألف - الأحكام الابتدائية التي لم يبت فيها جيم - استئنافات الأحكام التي لم يبت فيها بعد في
بعد في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

- | | |
|---------------------------|--------------------------------------|
| ١ - شيشيلي IT-03-67-T | ١ - شايونفيتش وآخرون IT-05-87-A |
| ٢ - كاراجيتش IT-95-5/18-T | ٢ - بوبوفيتش وآخرون IT-05-88-A |
| ٣ - ملاديتش IT-09-92-T | ٣ - درديفيتش IT-05-87/1-A |
| ٤ - هاجيتش IT-04-75-T | ٤ - توليمير IT-05-88/2-A |
| | ٥ - ستانيشيتش وجوبليانين IT-08-91-A |
| | ٦ - برليتش وآخرون IT-04-74-T |
| | ٧ - ستانيشيتش وسيماتوفيتش IT-03-69-T |

باء - أحكام انتهاك حرمة المحكمة التي لم يبت فيها دال - استئنافات أحكام انتهاك حرمة المحكمة التي لم يبت فيها
فيها بعد في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

لا شيء

لا شيء

هاء - القرارات العارضة التي لم يبت فيها بعد في ١٥ تشرين
الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

ملاديتش IT-09-92-Ar73.2

واو - قرارات إعادة النظر والإحالة وقرارات الاستئناف
الأخرى التي لم يبت فيها بعد في ١٥ تشرين الثاني/
نوفمبر ٢٠١٣

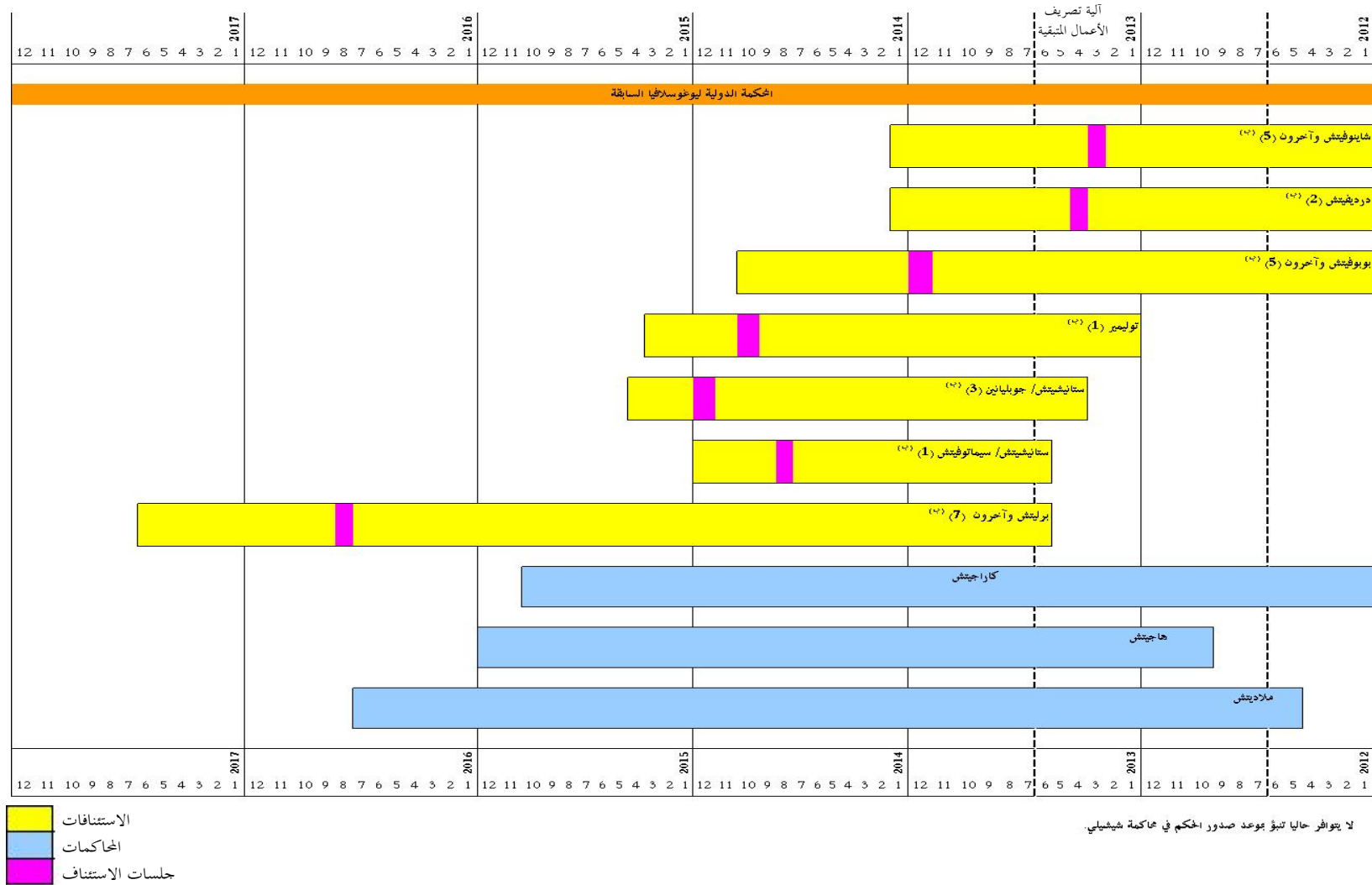
ديليتش IT-04-83-R.1

الضميمة الخامسة

القرارات والأوامر الصادرة في الفترة من ١٦ أيار/مايو إلى ١٥ تشرين
الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

-
- ١ - مجموع عدد القرارات والأوامر الصادرة عن الدوائر الابتدائية: ١٥٣ (في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر)
- ٢ - مجموع عدد القرارات والأوامر الصادرة عن دوائر الاستئناف: ٤٤ (في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر)
- ٣ - مجموع عدد القرارات والأوامر الصادرة عن رئيس المحكمة: ٢٥ (في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر)
-

الضميمة السادسة

جدول المحاكمات والاستئنافات الخاص بالمحكمة^(أ)

(أ) لا يشمل الجدول المسائل المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة.

(ب) عدد المتهمين/المستأنفين، بما يشمل الادعاء العام.